مجلة الرياض للقانون RIYADH LAW REVIEW
العدد الأول للمجلد الثاني

## مقالة

# استضافة المملكة العربية السعودية لكأس العالم ٢٠٣٤: دراسة قانونية مقارنة

عبدالله الحسين*

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة قراءةً قانونيةً أوليةً لاستضافة المملكة العربية السعودية كأس العالم ٢٠٣٤م، انطلاقاً من كون الأحداث الرياضية الكبرى تفرض على الدولة المضيفة منظومةً من الالتزامات القانونية والتعديلات التشريعية استيفاءً لمتطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا). وتهدف الدراسة إلى استجلاء الإطار القانوني الناظم لاستضافة البطولة، واستقراء التجربة القطرية في تنظيم نسخة ٢٠٢٢م بوصفها أقرب التجارب شبهاً بالسياق السعودي في أبعاده الدينية والاجتماعية والثقافية، وبيان أبرز التحديات المتصلة بحقوق الإنسان والضمانات التي يشترطها الفيفا. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعينةً بالمنهج المقارن من خلال استقراء التجارب التشريعية للدول المضيفة سابقاً. وخلصت إلى أن استضافة البطولة تُشكّل حافزاً لتسريع الإصلاح التشريعي في الدولة المضيفة لا أداةً لفرض التشريعات من قبَل الفيفا على نحوٍ ينتهك

* مستشار قانوني في مجال الشؤون التنظيمية والاستشارات الحكومية، حاصل على درجة البكالوريوس من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود.

© المؤلف، ٢٠٢٦.
نُشر بواسطة شركة دورية الواحة للنشر، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد غير ربحية وقائمة بموجب أنظمة المملكة، ويقع مقرها في مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية، وبريدها الإلكتروني info@riyadhlawreview.org، ومسجلة برقم السجل التجاري ١٠٠٩١٩٧١٧٢، وبرأس مال مدفوع قدره خمسة آلاف (٥,٠٠٠) ريال سعودي.
هذا المقال منشور وفق نظام الوصول المفتوح، ومرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي – النسبة ٤,٠ الدولية (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)، والتي تسمح بالنسخ، والتوزيع، والتعديل، وإعادة النشر دون قيود، بشرط الإشارة إلى المقال الأصلي بشكل صحيح.

المعرف الرقمي (DOI): https://doi.org/10.65271/COEG2100
تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦/٠٧/٠١م؛ تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٠٧/٠٩م؛ تاريخ المراجعة: ٢٠٢٦/٠٧/١٩م؛ تاريخ النشر الإلكتروني: ٢٠٢٦/٠٧/٢٩م.

سيادة الدول، وأن المملكة قدّمت ملف ترشّحٍ نال أعلى تقييمٍ فني في تاريخ البطولة (٤١٩,٨ من ٥٠٠)، متضمّناً ضماناتٍ وتدابيرَ تتصل بحماية حقوق الإنسان بما ينسجم مع البعد الديني والثقافي للمملكة. وأوصت الدراسة بالاستعداد التشريعي والقانوني المبكر للبطولة، والإفادة من التجربة القطرية، وإبراز الجهود الوطنية في حماية الحقوق ومواجهة السرديات النمطية المتكررة في كل حدث دولي تستضيفه المملكة العربية السعودية.

**الكلمات المفتاحية:** كأس العالم ٢٠٣٤؛ الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)؛ الاستضافة الرياضية؛ حقوق الإنسان؛ التشريعات الرياضية؛ التجربة القطرية.

**ARTICLE**

# SAUDI ARABIA'S HOSTING OF THE 2034 FIFA WORLD CUP: A COMPARATIVE LEGAL STUDY

Abdullah Al-Hussain

## Abstract:

*This study presents a preliminary legal reading of the Kingdom of Saudi Arabia's hosting of the 2034 FIFA World Cup, proceeding from the premise that mega sporting events impose upon the host state a set of legal obligations and legislative amendments required to satisfy the requirements of the Fédération Internationale de Football Association (FIFA). The study aims to clarify the legal framework governing the hosting of the tournament, to examine the Qatari experience in organizing the 2022 edition as the closest precedent to the Saudi context in its religious, social and cultural dimensions, and to identify the principal challenges relating to human rights and the governmental guarantees required by FIFA. The study adopts a descriptive-analytical method supported by a comparative approach drawing on the legislative experiences of previous host states. It concludes that hosting the tournament constitutes a catalyst for accelerating legislative reform in the host state rather than a tool for the imposition of legislation by FIFA in a manner that infringes upon state sovereignty, and that the Kingdom submitted a bid that received the highest technical evaluation in the tournament's history (419.8 out of 500), incorporating guarantees and measures relating to the protection of human rights consistent with the religious and cultural dimensions of the Kingdom. The study recommends early legislative and legal preparation for the tournament, drawing upon the Qatari experience, and highlighting national efforts to protect rights and to counter stereotypical narratives that recur in every international event hosted by the Kingdom of Saudi Arabia.*

**Keywords:** *2034 FIFA World Cup; FIFA; sports hosting; human rights; sports legislation; the Qatari experience.*

# ١. المقدمة

تُعدّ استضافة الأحداث الرياضية الكبرى مساحةً تتقاطع فيها اعتبارات القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة، وقد أصبح الفوز باستضافة وتنظيم كأس العالم لكرة القدم – بصفته أكبر حدث رياضي – مؤشراً على مكانة الدولة وحضورها الدولي، وبحكم فوز المملكة العربية السعودية باستضافة نسخة عام ٢٠٣٤م، فإنّ هذا الحدث يستتبع جملةً من الالتزامات القانونية والتعديلات التشريعية التي تستوجب الدراسة والتحليل والاستعداد المبكر.

وقد اعتمدت هذه الدراسة في جانب كبير منها على المصادر الرسمية الصادرة عن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، المنشورة عبر صفحة التقارير والوثائق على موقعه الرسمي،[١] ولعل أبرزها الدليل القانوني للفيفا في إصداره الصادر في سبتمبر ٢٠٢٢م، وهو مرجع قانوني رسمي جامع يضم النظام الأساسي للاتحاد، ولوائح الحوكمة والانضباط والأخلاقيات، وأوضاع اللاعبين وانتقالاتهم، ومكافحة المنشطات، وسلامة الملاعب، وحماية البيانات، بالإضافة إلى لوائح كأس العالم ٢٠٢٢م وغيرها، وكتاب "استراتيجية حقوق الإنسان المتعلقة بكأس العالم فيفا ٢٠٣٤" الذي يستعرض الإطار الشامل لالتزامات الدولة المضيفة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع مراحل الإعداد والتنظيم للبطولة.

## ١,١. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما الإطار القانوني الذي يحكم استضافة المملكة العربية السعودية كأس العالم ٢٠٣٤م، وما التحديات التشريعية والحقوقية التي يفرضها هذا الحدث، وكيف يمكن الإفادة من التجارب السابقة – ولا سيما التجربة القطرية – في الاستعداد له؟

## ١,٢. أسئلة الدراسة

يتفرّع عن السؤال الرئيس عددٌ من الأسئلة: ما طبيعة الالتزامات التي يفرضها الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) على الدولة المضيفة؟ وما أبرز ملامح التجربة القطرية التشريعية في تنظيم نسخة ٢٠٢٢م؟ وما تداعيات استضافة البطولة على صعيد حقوق

[١] صفحة "التقارير والوثائق" [Reports & Documents]، الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، https://inside.fifa.com/official-documents?filterId=SLTc69e07f1-f1cc-4f42-8ad3-b1bfa096a3f8، تم الاطلاع عليها في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

الإنسان؟ وما المتطلبات والضمانات التي يشترطها الفيفا؟ وما موقع المملكة من هذه المتطلبات في ملف ترشّحها؟

### ١,٣. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من حداثة موضوعها وارتباطه بحدثٍ وطني كبير، ومن قلّة الدراسات القانونية العربية المتخصصة في الجوانب التشريعية لاستضافة كأس العالم، ومن حاجة الجهات المعنية إلى تصوّرٍ مبكر للتحديات القانونية المنتظرة استعداداً لها.

### ١,٤. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان الإطار القانوني الناظم لاستضافة كأس العالم، واستقراء التجربة القطرية واستخلاص الدروس منها، وتحليل تداعيات الاستضافة على صعيد حقوق الإنسان، وعرض المتطلبات والضمانات التي يشترطها الفيفا وموقع ملف المملكة منها، وحثُّ الهمم نحو الاستعداد المعرفي لهذا الحدث.

### ١,٥. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تتبّع النصوص والوثائق والتجارب ذات الصلة وتحليلها، مستأنسةً بالتجربة القطرية في استضافة بطولة كأس العالم ٢٠٢٢م، وبعض التجارب المُوجزة الأخرى من النسخ السابقة لها، إذ أنه "لا أفكار دون مفاهيم، ولا مفاهيم دون مقارنات، فالمقارنة هي الوقود المحرّك للتفكير" كما يقول دوغلاس هوفستاتر وإيمانويل ساندر.[٢]

### ١,٦. حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على القراءة القانونية الأولية للجوانب التشريعية والحقوقية لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤م، دون التوسّع في الجوانب الفنية أو الاقتصادية أو التنظيمية للحدث.

### ١,٧. خطة الدراسة

تنتظم الدراسة – بعد هذه المقدمة – في أربعة أقسام رئيسية، يندرج تحت كل منها عدد من الفروع المرقمة. يتناول القسم الأول الرياضة في القانون (٢)، من خلال بيان

[٢] دوغلاس هوفستاتر وإيمانويل ساندر، *السطوح والجواهر: القياس بوصفه وقود التفكير وناره* [*Surfaces and Essences: Analogy as the Fuel and Fire of Thinking*]، بيسك بوكس، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٣م، ص ٣.

التأصيل الدستوري المقارن للحق في الرياضة (٢,١)، ثم بحث كأس العالم بوصفه ساحةً للتفاعل القانوني الدولي (٢,٢). ويعرض القسم الثاني التزامات الدولة المضيفة لكأس العالم (٣)، من حيث نطاق الالتزامات القانونية المفروضة عليها وحدودها (٣,١، ٣,٢). أما القسم الثالث، فيتناول التجربة القطرية في استضافة كأس العالم ٢٠٢٢م (٤)، من خلال دراسة الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق العمال (٣,١)، وتحليل القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م بوصفه نموذجًا للتشريع الخاص باستضافة كأس العالم (٤,٢)، وبيان موقع قانون العقوبات وآليات تسوية المنازعات في سياق البطولة (٤,٣). ويخصص القسم الرابع لحقوق الإنسان والمتطلبات القانونية لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ (٥)، وذلك بعرض الانتقادات الدولية وإشكالية ازدواجية المعايير (٥,١)، وتحليل حقوق الإنسان بوصفها معيارًا في تقييم الفيفا وموقف المملكة منها (٥,٢)، ثم بيان الاشتراطات التعاقدية والضمانات الحكومية المرتبطة باستضافة البطولة (٥,٣). وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والتوصيات (٦).

## ٢. الرياضة في القانون

تتقاطع في الأحداث الرياضية الكبرى اعتبارات القانون والسياسة والاقتصاد والثقافة، وقد غدا كأس العالم لكرة القدم بوصفه أكبر حدث رياضي عالمي مؤشراً على مكانة الدولة وحضورها الدولي، وتستلزم الدراسة القانونية لهذا الحدث – قبل الخوض في تفاصيلها – استجلاءَ مكانة الرياضة على صعيد الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية، ثم بيانَ كيف تحوّل كأس العالم بمرور الزمن إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح قانونية ودولية متشعبة. ومن هنا جاء هذا القسم بالتأصيل الدستوري للحق في الرياضة (٢,١)، وطبيعة كأس العالم بوصفه حدثاً تتشكّل حوله إشكاليات قانونية دولية متجددة (٢,٢).

### ٢,١. التأصيل الدستوري المقارن للحق في الرياضة

تشكل الرياضة والأحداث الرياضية قوةً لا يُستهان بها حدَت العديد من الدساتير سلوكَ نهجِ النص على الرياضة وممارستها كأصل دستوري وحق أساسي من حقوق الإنسان، ولقد سلكت العديد من الدساتير الحديثة نهج النص الصريح على "الحق في الرياضة كأصل دستوري"، فنجد أن الدستور التركي[٣] في مادته ٥٩ ينص على أن "تتخذ

[٣] انظر، المادة ٥٩ من دستور جمهورية تركيا [Constitution of the Republic of Turkey]، الصادر بالقانون رقم ٢٧٠٩ بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٨٢م،

الدولة تدابير لتنمية الصحة البدنية والعقلية للمواطنين الأتراك من جميع الأعمار، ولتشجيع انتشار الرياضة بين عموم الناس وتحمي الدولة الرياضيين الناجحين ولا يجوز الطعن على قرارات الاتحادات الرياضية المتعلقة بالإدارة والانضباط فيما يخص الأنشطة الرياضية إلا عبر التحكيم الإلزامي. وتكون قرارات مجلس التحكيم نهائية ولا يجوز استئنافها أمام أي سلطة قضائية، كما ويقرر الدستور البرازيلي[٤] في المادة ٢١٧ بأن "من واجب الدولة تعزيز الأنشطة الرياضية الرسمية وغير الرسمية بوصفها حقاً للجميع، مع مراعاة ما يلي: أ-استقلال الكيانات والجمعيات المنظمة للرياضات من حيث تنظيمها وعملها؛ ب-تخصيص الأموال العامة لتشجيع الرياضات التعليمية، وفي حالات محددة، الرياضات عالية الأداء، كأولوية المعاملة المتمايزة للرياضات الاحترافية وغير الاحترافية؛ ج-حماية الرياضات الوطنية ومنحها الحوافز د-ينظر الجهاز القضائي فقط في الدعاوى القانونية المتعلقة بتنظيم الرياضة والمسابقات بعد استنفاد الإجراءات الأخرى في المحاكم الرياضية، بموجب أحكام القانون. هـ-تصدر المحاكم الرياضية قراراتها النهائية خلال فترة أقصاها ستين يوماً من تاريخ تقديم الدعوى. ح-تشجع الحكومة الأنشطة الترفيهية بوصفها أداة لتطوير المجتمع".

أما دستور بوليفيا[٥] فقد كفل في مادتيه ١٠٤ و١٠٥ الحق في الرياضة بأن "لكل شخص الحق في الرياضة والثقافة الجسدية والترفيه. تضمن الدولة الوصول إلى الرياضة دون تمييز على أساس الجنس أو اللغة أو الدين أو التوجه السياسي أو الموقع الجغرافي أو الاجتماعي أو الثقافي أو أية خصائص أخرى"، و "أن تدعم الدولة من خلال سياسات التعليم والترفيه والصحة العامة، تطوير الثقافة الجسدية وممارسة الرياضة بمستوياتها الوقائية والترفيهية والتدريبية والتنافسية، ومنح اهتمام خاص لأصحاب الإعاقات. تضمن الدولة الطرائق والموارد الاقتصادية الضرورية لجعلها فعّالة".

https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017?lang=ar، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٤] انظر، المادة ٢١٧ من دستور جمهورية البرازيل الاتحادية [Constitution of the Federative Republic of Brazil]، الصادر بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٨م، مع تعديلاته حتى عام ٢٠١٧م، ترجمة دائرة الترجمة بمجلس الشيوخ الاتحادي، https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/23314، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٥] انظر، المادتين ١٠٤ و١٠٥ من الدستور السياسي لدولة بوليفيا متعددة القوميات [Political Constitution of the Plurinational State of Bolivia]، الصادر بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠٩م، https://www.constituteproject.org/constitution/Bolivia_2009?lang=ar، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

بالإضافة إلى دستور الباراغواي،[٦] حيث تقرر المادة ٨٤ منح إعفاءات ضريبية للأنشطة الرياضية التي تحفز التربية البدنية: "تشجع الدولة الرياضة وخاصة تلك ذات الطابع غير المهني التي تحفز التربية البدنية، وتوفر الدعم الاقتصادي والإعفاءات الضريبية التي يحددها القانون. وكذلك تحفز المشاركة الوطنية في المسابقات الدولية".

والدستور الإسباني[٧] في المادة ٤٣: "تشجع السلطات العمومية التربية الصحية والتربية البدنية والرياضة، كما تسهل الترويح المناسب عن النفس"، والدستور البرتغالي[٨] في المادة ٧٩: "١-الحق في التربية البدنية والرياضة مكفول للجميع ٢- تتولى الدولة تعزيز ممارسة وانتشار التربية البدنية والرياضة وتشجيعهما وتوجيههما، ومنع العنف في الرياضة بالتعاون مع المدارس والجمعيات والجماعات الرياضية.

وعلى صعيد الدول العربية نص الفصل ٥٠ من الدستور التونسي[٩] على دعم الدولة للرياضة وتوفير الإمكانيات اللازمة لها: "تدعم الدولة الرياضة، وتسعى إلى توفير الإمكانيات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية"، في حين كفلت المادة ١٥ (٢) من الدستور الأردني[١٠] الحرية الرياضية بما لا يخالف النظام العام والآداب: "تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب".

[٦] انظر، المادة ٨٤ من دستور جمهورية باراغواي [Constitution of the Republic of Paraguay]، الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٩٢م، https://www.constituteproject.org/constitution/Paraguay_2011?lang=ar، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٧] انظر، المادة ٤٣ من الدستور الإسباني [Spanish Constitution]، المعتمد باستفتاء بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧٨م، https://www.constituteproject.org/constitution/Spain_2011?lang=ar، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٨] انظر، المادة ٧٩ من دستور الجمهورية البرتغالية [Constitution of the Portuguese Republic]، الصادر بتاريخ ٢ أبريل ١٩٧٦م، مع تعديلاته، https://www.constituteproject.org/constitution/Portugal_2005?lang=ar، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٩] انظر، الفصل ٥٠ من دستور الجمهورية التونسية، الصادر بتاريخ ٢٥ يوليو ٢٠٢٢م، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد ٨، ١٨ أغسطس ٢٠٢٢م، https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/21853، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[١٠] انظر، المادة ١٥ (٢) من الدستور الأردني، الصادر عام ١٩٥٢م، مع تعديلاته، https://www.moppa.gov.jo/AR/Pages، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي، أكدت الفقرة الرابعة من المادة ٣٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان:[١١] "تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الضرورية لضمان الحق في ممارسة الرياضة البدنية وبخاصة الشباب"، وكذا الميثاق الأولمبي[١٢] في ديباجته على مبدأ الحركة الأولمبية، حيث يقرر البند رقم ٤ أن ممارسة الرياضة حق من حقوق الإنسان، فكل إنسان الحق في إمكانية ممارسة الرياضة دون تمييز يقوم على أي أساس ووفق المبادئ والروح والأولمبية التي تقتضي التفاهم والصداقة والتضامن والمنافسة الشريفة.[١٣]

وفي ضوء هذا الاستعراض المقارن، تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي للحكم[١٤] والمكوّن من ٨٣ مادة موزعة على ٩ أبواب، لا يتضمن نصاً صريحاً يتعلق بالرياضة أو ممارستها، خلافاً لكثير من الدساتير المقارنة التي سبق استعراضها، وهذا لا يعني إغفال المملكة لهذا القطاع، بل انتهجت المملكة سلوك مسار التشريعات الخاصة، وكان آخرها نظام الرياضة.[١٥]

فتلخص مما سبق أن الفقه الدستوري المقارن يفرّق بين مسارين في النص على الحق في الرياضة:

الأول: أن ينص عليها كحق من حقوق الإنسان؛ وبالتالي يُلزم السلطات العامة باحترام الحق وحمايته وضمانه، ويُخضع أيَّ تقييد يرد عليه للشروط المقرّرة لتقييد الحقوق كافة، وفي مقدمتها الرقابة الدستورية.

والثاني: أن يُنص في الدستور للدولة على أنه يجب عليها تشجيع وتعزيز ودعم الرياضة، وهذا المسار وإن ذهب جانب من الفقه الإسباني إلى أنه يؤدي وظيفة قريبة

[١١] انظر، المادة ٣٣ (٤) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المعتمد بقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٢٧٠ د.ع (١٦) بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٤م.

[١٢] انظر، المبدأ الأساسي رقم ٤ من الميثاق الأولمبي [Olympic Charter]، اللجنة الأولمبية الدولية، النافذ اعتبارًا من ٢٤ يونيو ٢٠٢٦م، https://www.olympics.com/ioc/olympic-charter، تم الاطلاع عليه في ٢٩ ذي الحجة ١٤٤٧هـ [الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٢٦م].

[١٣] انظر، عبد الناصر زياد هياجنه، *القانون الرياضي: النظرية العامة للقانون الرياضي مع شرح التشريعات الرياضية في دولة قطر*، دار نشر جامعة قطر، الدوحة، قطر، ٢٠٢١م، ص ١١٣–١١٤.

[١٤] انظر، المادة ٣١ من النظام الأساسي للحكم (١٩٩٢م)، أم القرى، العدد ٣٣٩٧ لسنة ١٤١٢هـ [الموافق ١٩٩٢م].

[١٥] انظر، نظام الرياضة (٢٠٢٥م)، أم القرى، العدد ٥١٣٤ لسنة ١٤٤٧هـ [الموافق ٢٠٢٥م]، https://www.uqn.gov.sa/details?p=28705، تم الاطلاع عليه في ١٢ محرم ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٧ يونيو ٢٠٢٦م].

من وظيفة الاعتراف الدستوري بالرياضة،[١٦] إلا أن الرأي الآخر يذهب إلى أن هذا المسار لا يجعل من الرياضة سوى جزء من السياسة العامة للدولة، أو وسيلة لإعمال حقوق أخرى كالحق في الصحة والحق في التعليم، دون أن يُدخله في دائرة الحماية الدستورية، وعليه، فالمادة ٣١ من النظام الأساسي للحكم التي نصت على أنه: "تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن" وفقاً لهذا الرأي لا تجعل من الرياضة في مصاف الحقوق الدستورية وبالتالي تُمنح الحماية المقررة لها، وإنما قد تكون وسيلة لإعمال التزام الدولة بالصحة العامة وفقاً لهذه المادة.[١٧]

وخير ما يختتم به هذه الفقرة قول باسكال بونيفاس في كتابه "الجغرافيا السياسية للرياضة" مُؤصِّلاً العلاقة بين الرياضة والاعتراف الدولي بالدول:

> أرض، شعب، حكومة ... وفريق لكرة القدم! باختصار الاعترافُ القانوني يمنح الدولة حقوقًا، صفة امتيازات، وكذلك يوجب عليها التزامات. حتى لو كان ذلك ضروريًّا، إلا أنّه غير كاف يتوجب عليها أن تظهر، ومن الأفضل أن يكون ذلك الظهور بطريقة جذابة وشعبية في عيون العالم، طبعاً هذه الاعترافات السياسية والاستراتيجية والإعلامية والشعبية تُعزّز الوجود القانوني. كنتُ قد كتبتُ سابقًا، بصيغة ترمي إلى ما وراء الطرفة، أن تعريف الدولة لم يعد يقتَصِرُ على العناصر التقليدية الثلاثة: الأرض، والشعب، والحكومة، بل تَجِبُ من اليوم فصاعدًا إضافةً عنصر رابع: فريق وطني لكرة القدم. سيُفهمُ الاستقلال الوطني إذن بإمكانية الدفاع عن الحدود، وصك النقود، وخوض منافسات رياضية دولية يعني خوضُ مباريات كأس العالم والمشاركة في الألعاب الأولمبية تأكيد سيادة البلد، وإثبات وجوده واستقلاله في نظَرِ العالم أجمع. ... لأنّ الرياضة واضحة للعيان

[١٦] خوسيه بيرميخو فيرا، "الدستور والنظام الرياضي" [Constitución y ordenamiento deportivo]، *المجلة الإسبانية للقانون الإداري* [*Revista Española de Derecho Administrativo*]، العدد ٦٣، ١٩٩٤م، ص ٣٤٤؛ ولويس ماريا كاثورلا بريتو، "المادة ٤٣ (٣) من الدستور الإسباني" [El artículo 43.3 de la Constitución Española]، في: *الدستور والرياضة* [*La Constitución y el Deporte*]، أعمال مؤتمر يونيسبورت العاشر للقانون الرياضي، ص ١١.

[١٧] انظر، حمزة الكندي، "الرياضة كحق من حقوق الإنسان: بين المواثيق الدولية والدستور المغربي"، *مجلة المعرفة*، العدد ١٣، فبراير ٢٠٢٤م، ص ٣٤٧–٣٤٩. وقد ذكر الباحث في ص٣٥١: "ومن أجل تقديم رؤية أكثر شمولية لإعداد هذه الورقة، تم أيضًا الرجوع إلى النصوص الدستورية لكل من المملكة العربية السعودية وأستراليا وكوريا الجنوبية وإثيوبيا والهند واليابان ونيجيريا وجنوب أفريقيا دون العثور على أي إشارة إلى الرياضة".

فإنّها تلعب دورًا رئيسًا في التعريف بالبلد، وذلك بطرائق ثلاث. بدايةً، يمكن للرياضة أن تكونَ علامةً مُبكِّرَةً لوجود الدولة. بعد ذاك، وبمجرد إنشاء الدولة، فإنها تقوم بتعزيز الشعور الوطني الذي لم يتجذّر بعد على الصعيد الداخلي، ويبدو غير أكيد على الصعيد الدولي. أخيرًا، عندما يتأكد الوجود تمامًا، فإنّ الرياضة تسمح بالتألق، بالتأثير، وبالحصول على الهيبة. ومنذ أمد بعيد، استغلت الأمم الرياضة للحصول على اعتراف أقرانها.[١٨]

## ٢,٢. كأس العالم ساحة للتفاعل القانوني الدولي

كما أسلفنا في المقدمة فإن هذه الدراسة تتناول استضافة المملكة العربية السعودية كأس العالم ٢٠٣٤م مع التركيز على جوانبها القانونية، ومما يعزّز أهمية الموضوع التجربةُ التي يرويها الأستاذ حسن عبدالله الذوادي – الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث المنظِّمة لكأس العالم ٢٠٢٢م في دولة قطر – في حديثه عن التحديات التي واجهتها قطر قبيل البطولة وخلالها،[١٩] خصوصاً أن قطر تتشابه مع المملكة العربية السعودية في عدد من الجوانب الدينية والاجتماعية والثقافية. ويُستفاد من ذلك أن الدولة المضيفة مقبلةٌ على تحديات تشريعية وقانونية، وأن من الحصافة الاستعدادَ المبكر لمواجهتها. وفي هذا السياق صرّح عضو الهيئة العليا لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤ معالي الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ بأن ما واجهته قطر من انتقادات دولية – تجاه المواضيع التي تشير إليها هذه الدراسة – سيطال المملكة العربية السعودية بلا شك، وربما بصورة أشد مما قِيل عن قطر حتى وإن لم يكن صحيحاً.[٢٠]

ولا يتكلَّف الباحث عن أسباب ومحرّكات هذا التوقع للانتقادات التي ستطال المملكة العربية السعودية؛ إذ هذه البلاد اختصها الله سبحانه وتعالى بأن جعلها أرض الحرمين الشريفين والمقدسات الإسلامية، ومهوى أفئدة المسلمين في كافة أقطار العالم، هذا

[١٨] باسكال بونيفاس، *الجغرافيا السياسية للرياضة* [*Géopolitique du sport*]، ترجمة أحمد حاجي صفر، دار نشر جامعة قطر، الدوحة، قطر، ٢٠٢٢م، ص ٦٦.

[١٩] انظر، "كواليس استضافة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢"، بودكاست سقراط، يوتيوب، ١٨ يوليو ٢٠٢٣م، https://youtu.be/T0Os-M16fg4?si=clv1eughfsXABSwQ، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٢٠] محمد بن عبدالملك آل الشيخ، "لقاء معالي الأستاذ محمد بن عبدالملك آل الشيخ"، برنامج الليوان مع عبدالله المديفر، يوتيوب، ٢٣ مارس ٢٠٢٥م، https://youtu.be/PTohyWaaAAY?si=lQMA5uUc9_L4rSFy، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م] (من الدقيقة ١:٢٠:٠٠ إلى الدقيقة ١:٢٢:٠٠).

بالإضافة إلى المكانة العظيمة التي تتمتع بها بلادنا على الصعيدين الإقليمي والدولي، ووجودها ضمن مجموعة دول العشرين لأكبر الدول اقتصادياً حول العالم، وأيضاً موقفها الحازم من بعض القضايا التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وتستجلب أصواتَ منظمات المجتمع المدني والمنظمات شبه الحكومية التي أصبحت للأسف ذات أجندة سياسية، وقد تكون هذه الأجندة محرّكة لبعض الدول وليس فقط تلكَ المنظمات، التي تتخذ من أيديولوجية حقوق الإنسان أداةً من أدوات السياسة الدولية، تُستَخدم عندما يكون ذلك ملائمًا ويتم تجاهلها في غير ذلك! كما أشار نوح فيلدمان.[٢١]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى ما صرّح به معالي وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان مُعبّراً عن سياسة المملكة في التعامل مع الضغوط الدولية، إذ قال: "نحن دائماً منفتحون على الحوار مع أصدقائنا، لكننا لا نستجيب للضغوط."[٢٢]

وقد أشار إلى هذا الواقع جيمس م. دورسي في بحثه "دروس قطرية للناشطين المتأهبين لكأس العالم السعودي ٢٠٣٤" قائلاً:

> هيّأت سنواتُ الانتقادات الموجّهة إلى سجل المملكة العربية السعودية في مجال حقوق الإنسان المملكةَ لمواجهة محاولات استخدام استضافتها المتوقعة لكأس العالم ٢٠٣٤ أداةً للضغط عليها، على نحو لم تكن قطر مستعدة له بالقدر نفسه. ومع ذلك، سيتمكن النشطاء الحقوقيون من التركيز على القضايا الجوهرية، دون أن تشتت انتباههم التساؤلات المتعلقة بنزاهة ملف الترشح السعودي، وهي التساؤلات التي ألقت بظلالها على النقاش بشأن قطر، أو ضباب حرب المعلومات السرية التي استهدفت الدولة الخليجية، أو فضيحة الفساد الضخمة التي هزّت الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا).[٢٣]

[٢١] انظر، نوح فيلدمان، *الحرب الباردة الجديدة: مستقبل المنافسة العالمية* [*Cool War: The Future of Global Competition*]، راندوم هاوس، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٣م، ص ٤٦.

[٢٢] فيصل بن فرحان آل سعود، "مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن" [Joint Press Availability with US Secretary of State Antony Blinken]، وزارة الخارجية الأمريكية، الرياض، ٨ يونيو ٢٠٢٣م، https://2021-2025.state.gov/secretary-antony-j-blinken-and-saudi-foreign-minister-prince-faisal-bin-farhan-al-saud-at-a-joint-press-availability/، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م] ("We are always open to having a dialogue with our friends but we don't respond to pressure") [ترجمة المؤلف].

[٢٣] انظر، جيمس م. دورسي، "دروس قطرية للناشطين المتأهبين لكأس العالم السعودي ٢٠٣٤" [Qatari Lessons for Activists Gearing Up for a 2034 Saudi World Cup]، في: دانييل رايش وتامير

وتتعدد الانتقادات التي واجهتها قطر وقد تطال المملكة مستقبلاً؛ فمن أبرزها: اتهامات الفساد والرشوة لمسؤولي الفيفا،

والانتقادات المرتبطة بقرار إقامة كأس العالم في دولة ترتفع فيها درجات الحرارة صيفاً بشكل كبير، إذ كان التوجه الأولي في قطر نحو تبريد الملاعب، إلا أن تقرير تقييم الفيفا توصّل إلى أن إقامة البطولة في شهري يونيو/يوليو ستشكّل خطراً صحياً على اللاعبين والمسؤولين والجماهير، وبحلول عام ٢٠١٥م، أوصت اللجنة بإقامة الحدث في نوفمبر وديسمبر كأنسب شهرين لإقامة البطولة.[٢٤]

لكن هذه الفترة المقترحة تعارضت مع جداول مباريات الأندية الأوروبية؛ مما أغضب أقوى المجموعات المؤثرة في كرة القدم، وعند وصولهم إلى الدوحة، عبّر ممثلو الأندية الأوروبية من الدرجة الأولى عن استيائهم الشديد ومعارضتهم للتواريخ الجديدة، إذ رأوا أن إقامة كأس العالم في الخريف ستتسبب في انقطاع غير مرغوب فيه لبطولات الاتحاد الأوروبي لكرة القدم، وحتى التواريخ التي اقترحها الفيفا كانت تتعارض أيضًا مع موسم الأدوار الإقصائية في دوري كرة القدم الأمريكية، مما يعني خسارة الاهتمام الإعلامي في الولايات المتحدة.

أما التحدي الكبير الآخر، فتمثل في قضية استهلاك الكحول؛ إذ يُسمح باستهلاك الكحول قانونيًا فقط في بعض الفنادق والنوادي، وذلك بعد إبراز جواز السفر والحصول على تصريح خاص للدخول، وقد سُئل الأستاذ حسن عبدالله الذوادي – الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث المنظمة لكأس العالم ٢٠٢٢ – عمّا إذا كان سيتم السماح ببيع أو استهلاك الكحول في الملاعب ومناطق الجماهير وأوضح أنه بعد مناقشات مع مسؤولي الفيفا، تم التأكيد على عدم السماح ببيع أو استهلاك المشروبات الكحولية

سوريك (محرران)، *قطر وكأس العالم ٢٠٢٢: السياسة والجدل والتغيير* [*Qatar and the 2022 FIFA World Cup: Politics, Controversy, Change*]، روتليدج، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٢٤م (" Years of criticism of its human rights record prepared Saudi Arabia for efforts to use its expected 2034 World Cup hosting as leverage in ways that Qatar was not. Even so, rights activists will have the luxury of focusing on core issues, undistracted by questions about the integrity of the Saudi bid that coloured discussion about Qatar, the fog of a covert information war targeting the Gulf state, and a massive corruption scandal that rocked the International Association Football Federation (FIFA)") [ترجمة بمساعدة أداة للذكاء الاصطناعي، وقد راجعها المؤلف].

[٢٤] منال هنداوي وآخرون، "دور اللجنة العليا للمشاريع والإرث في نجاح كأس العالم ٢٠٢٢" [The Role of the Supreme Committee for Delivery and Legacy in the Success of the 2022 World Cup]، في: سعيد البنا وآخرون (محرران)، *كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢* [*The FIFA World Cup Qatar 2022*]، دراسات الخليج، المجلد ١٨، سبرنغر، ٢٠٢٥م، ص ٦٥.

داخل الملاعب أو في محيطها، على أن يُقتصر ذلك على مواقع محددة، مثل مهرجان جماهير الفيفا، وتحت إشراف القوات الأمنية لتجنب أي مشكلات محتملة.[٢٥]

وتكشف الانتقادات التي أثيرت في سياق كأس العالم ٢٠٢٢ أن كثيراً منها استند إلى قائمة حقوق مصدرها معاهدات أو اتفاقيات دولية (مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية)، وكانت هناك مطالب مماثلة تُوجّه ضد الفيفا لفشلها في الالتزام بمسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، وتطورت هذه الانتقادات إلى مجموعة متنوعة من المسائل القانونية عبر الوطنية – إن صح التعبير عنها بهذا الشكل –، من ضمنها على سبيل المثال تحقيق رسمي أعدّ من قبَل منظمة العمل الدولية، ودعاوى مدنية ضد الفيفا أمام المحاكم السويسرية، "وقد أدى هذا إلى تغييرات تشريعية في قطر وفي الفيفا، مما يوضح الأثر المحتمل للصراع القانوني عبر الوطني الذي أتاحه كأس العالم!".[٢٦]

وقد عبّر عن هذا الواقع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في كلمته أمام مجلس الشورى القطري بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، إذ أكد أن قطر تعرضت لحملة غير مسبوقة لم يتعرض لها أي بلد مضيف، فيقول:

> منذ أن نلنا شرف استضافة كأس العالم تعرضت قطر إلى حملة غير مسبوقة لم يتعرض لها أي بلد مضيف. وقد تعاملنا مع الأمر بدايةً بحسن نية، بل واعتبرنا أن بعض النقد إيجابي ومفيد، يساعدنا على تطوير جوانب لدينا تحتاج إلى تطوير. ولكن ما لبث أن تبين لنا أن الحملة تتواصل وتتسع وتتضمن افتراءات وازدواجية معايير حتى بلغت

[٢٥] انظر، هنداوي وآخرون، المرجع رقم ٢٤، ص ٦٥؛ وعمر كامل، "كأس العالم في قطر: قصة التواءات غير مريحة" [The Qatar World Cup: A Tale of Uncomfortable Contortions]، أوبينيو جوريس [Opinio Juris]، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢م، https://opiniojuris.org/2022/12/16/the-qatar-world-cup-a-tale-of-uncomfortable-contortions/، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٢٦] أنطوان دوفال ودانييلا هيردت، "كيف غيّرت كأس العالم فيفا ٢٠٢٢ قطر: ممارسة لعبة القانون العابر للحدود على ملعب عالمي" [How the FIFA World Cup 2022 Changed Qatar: Playing the Game of Transnational Law on a Global Pitch]، *المجلة القانونية الألمانية* [*German Law Journal*]، المجلد ٢٤، ٢٠٢٣م، ص ١٦٧٧–١٦٨٠؛ وعمر كامل، المرجع رقم ٢٥.

من الضراوة مبلغاً جعل العديد يتساءلون للأسف عن الأسباب
والدوافع الحقيقية من وراء هذه الحملة.[٢٧]

وقد رصدت دراسات أكاديمية عدة هذه الظاهرة؛ ففي دراسة بعنوان: (الحملة الإعلامية الأوروبية على كأس العالم قطر٢٠٢٢: في ميزان التحليل)، كانَ من أبرز القضايا التي تناولتها الحملة الإعلامية الأوروبية المذكورة في الدراسة: اتهامات الفساد والرشوة الموجهة إلى قطر في ملف استضافتها لكأس العالم، وقضايا حقوق الإنسان المرتبطة بمشروعات كأس العالم، والتلوث البيئي الناتج عن مشروعات البناء التي سبقت البطولة، والدفاع عن حقوق عن مجتمعات مضادي الفطرة، كما أشارت الدراسة إلى الترويج لمقاطعة كأس العالم قطر ٢٠٢٢، وأظهرت نتائج الدراسة أن أحد الدوافع الرئيسية وراء هذه الحملة الإعلامية يتمثل في تصورات غربية تقوم على الشعور بالتفوق الثقافي![٢٨]

وفي السياق نفسه، قامت دراسة أخرى برصد عينة من خطابات الصحف الفرنسية لتحليل الأطر التي استخدمتها في تغطية القضايا المتعلقة بكأس العالم قطر ٢٠٢٢، وخلصت الدراسة إلى وجود حملة دعائية تهدف إلى رسم صورة سلبية عن دولة قطر وعن بطولة كأس العالم التي قامت بتنظيمها واستضافتها.[٢٩]

وقد وسّع عدد من الباحثين[٣٠] دائرة التحليل النقدي حول تأثير العولمة على مثل هذه الفعاليات، فخرجوا بنتيجة أن كأس العالم يعكس ويعزز قيم وأيديولوجيات غربية

[٢٧] "خطاب سمو الأمير في افتتاح الدورة الحادية والخمسين لمجلس الشورى"، مجلس الشورى القطري، ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٢م، https://www.shura.qa/ar-QA/Pages/General-Secretary/Amir-Speeches/51st-Session-Opening، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٢٨] م. إ-ف. حمدي وح. عقوباش، "استجابة الصحافة القطرية للحملة الإعلامية الفرنسية ضد كأس العالم ٢٠٢٢: دراسة حالة صحيفة ذا بنينسولا" [Qatari Press's Response to the French Media Campaign Against the 2022 World Cup: A Case Study of The Peninsula Newspaper]، في: سعيد البنا وآخرون (محررون)، *كأس العالم فيفا قطر٢٠٢٢* [*The FIFA World Cup Qatar 2022*]، دراسات الخليج، المجلد ١٨، سبرنغر، ٢٠٢٥م، ص ٢٤١–٢٤٢.

[٢٩] المرجع نفسه، ص ٢٤١–٢٤٢.

[٣٠] جون ناورايت، "الألعاب العالمية: الثقافة والاقتصاد السياسي والرياضة في عالم القرن الحادي والعشرين المعولم" [Global Games: Culture, Political Economy and Sport in the Globalised World of the 21st Century]، *مجلة العالم الثالث الفصلية* [*Third World Quarterly*]، ٢٠٠٤م؛ وآلان توملينسون وكريستوفر يونغ، *الهوية الوطنية والأحداث الرياضية العالمية: الثقافة والسياسة والمشهد في الألعاب الأولمبية وكأس العالم لكرة القدم* [*National Identity and Global Sports Events: Culture, Politics, and Spectacle in the Olympics and the Football World Cup*]، مطبعة جامعة ولاية نيويورك، ألباني، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٦م.

مثل الديمقراطية والرأسمالية والفردية والنزعة الاستهلاكية، وصوّر أحد الباحثين[٣١] هذه الأحداث الكبرى باعتبارها تمثّل رمزية لهيمنة الثقافة الغربية، ولا تقتصر هذه الأحداث على عرض تلكَ القيم فقط، بل تحمل معها آثاراً ثقافية كبيرة على الدول المضيفة.[٣٢]

وقد أشار الباحثان يوسف بوعندل وتوماس بوني جيمس إلى أن الخطاب المصاحب لمونديال قطر ٢٠٢٢ اتسم بنزعة استشراقية أعادت إنتاج ثنائية الغرب والآخر:

> شكّلت كأس العالم فرصةً لإبراز الثقافة المحلية، كما أتاحت للزوار فرصة اكتشاف "الآخر". ولا يزال استهلاك الكحول وضوابط اللباس من أبرز المسائل التي تثير القلق لدى كلٍّ من الجماهير والمقيمين. وينبغي معالجة هذه المسائل بحساسية ثقافية، تجنبًا لترسيخ الصور النمطية وسوء الفهم بين الثقافات المختلفة. ولا يعني ذلك بالضرورة تفوق ثقافة على أخرى، بل يعني ببساطة أنها مختلفة عنها. وقد كانت كأس العالم بالفعل حافزًا للتغيير، ووفرت أساسًا متينًا لمزيد من الإصلاحات، ليس في قطر فحسب، بل في المنطقة بأسرها، ولا سيما بعد تقدم المملكة العربية السعودية بطلب استضافة كأس العالم ٢٠٣٤، على أن تُنفذ هذه الإصلاحات.[٣٣]

[٣١] موريس روش، *الأحداث الكبرى والحداثة: الألعاب الأولمبية والمعارض في نمو الثقافة العالمية* [*Mega-events and Modernity: Olympics and Expos in the Growth of Global Culture*]، روتليدج، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٠٠م.

[٣٢] يوسف بوعندل وتوماس بوني جيمس، "كأس العالم وحقوق الإنسان في قطر: حافز للتغيير؟" [The World Cup and Human Rights in Qatar: A Catalyst for Change?]، في: دانييل رايش وتامير سوريك (محرران)، *قطر وكأس العالم ٢٠٢٢: السياسة والجدل والتغيير* [*Qatar and the 2022 FIFA World Cup: Politics, Controversy, Change*]، روتليدج، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠٢٤م.

[٣٣] المرجع نفسه ("The World Cup was an opportunity to showcase the local culture, and visitors had an opportunity to discover 'the other'. Alcohol use and the clothing code continue to be significant concerns for both spectators and residents. These concerns should be addressed with cultural sensitivity to avoid perpetuating stereotypes and misunderstandings between different cultures. It does not necessarily mean that one culture is superior to another; it simply means it is different. The World Cup has indeed been a catalyst for change, and it provides a solid foundation for further reforms not only in Qatar, but also throughout the region, particularly after Saudi Arabia bid for the 2034 World Cup, to be carried out."). [ترجمة بمساعدة أداة للذكاء الاصطناعي، وقد راجعها المؤلف].

وقد تجلّى توظيف الأحداث الرياضية الكبرى مسرحاً لصراع القيم في تجارب سابقة، من أبرزها أولمبياد مكسيكو سيتي ١٩٦٨م، وما أُطلق عليه لاحقاً مذبحة تلاتيلولكو التي أثارت جدلاً واسعاً حول حقوق الإنسان في الأحداث الرياضية الكبرى.

وكان البحث الأكاديمي حولَ الأحداث الرياضية الكبرى في بدايته متركزاً على الجوانب المالية والاقتصادية، أما النقاش في وقتنا الحاضر توسّع كثيراً لتجد قضايا حقوق الإنسان والقضايا البيئية والقضايا التنموية – خصوصاً بعد اعتراف الأمم المتحدة بالرياضة كحافز للتنمية – نصيباً لها في هذه الساحة؛[٣٤] وهذا يعني ضرورة تفعيل الدراسات البينية القانونية لتلمّس كافة جوانب تلك الأحداث واستشراف المستقبل بشأن مواجهة تلك التحديات، كما أنه من المؤمّل للمؤسسات الأكاديمية والبحثية استغلال هذا الحدث ببحوثٍ تستجلب تلك القضايا وآليات الاستجابة لها، وتطوير أدواتها.

## ٣. التزامات الدولة المضيفة لكأس العالم

استضافة كأس العالم يفرض على الدولة المضيفة جملة من الالتزامات، والتي لا تقتصر على الاستعداد اللوجستي والبنية التحتية، بل تمتد لتفرض على الدولة المضيفة جملةً من الالتزامات القانونية التي ربما تتجاوز ما نُصَّ عليه في تشريعاتها القائمة قبل الاستضافة، والمُطالع لتجارب الدول المضيفة يجد أن استضافة هذه البطولة يستدعي في الغالب إما سنّ قوانين جديدة أو تعديل قوانين قائمة. والنظر في هذه الالتزامات يستوجب من جهة تحديد نطاقها، ومن ثمّ استجلاء حدودها؛ فجاء تفصيل هذا القسم إلى جزئين، يتناول الأول نطاق الالتزامات القانونية المفروضة على الدولة المضيفة (٣,١)، ويتناول الثاني حدود الالتزامات القانونية المفروضة على الدولة المضيفة (٣,٢).

### ٣,١. نطاق الالتزامات القانونية المفروضة على الدولة المضيفة

تفرض الفيفا على الدولة المضيفة لكأس العالم جملةً من الالتزامات القانونية، والمطّلع على التجارب السابقة يجد أن الدول تُجري تغييرات تشريعية من خلال اتفاقيات

[٣٤] انظر، م. آل ثاني، "في الحيز البيني: صراع قطر في كأس العالم بين التقاليد والحداثة وحقوق الإنسان" [In the Liminal Realm: Qatar's World Cup Struggle between Tradition, Modernity, and Human Rights]، *فرونتيرز في الرياضة والحياة النشطة* [*Frontiers in Sports and Active Living*]، المجلد ٦، ٢٠٢٥م.

تعقدها مع الفيفا؛ إذ تسنّ قوانين جديدة أو تعدّل تشريعاتها القائمة استيفاءً لتلك الالتزامات.

وقد جاء النص على ذلك صريحاً في الوثيقة الصادرة عن الفيفا عام ٢٠٢٣م المتعلقة بمتطلبات ومعايير استضافة كأس العالم ٢٠٣٤، إذ نصّت على أن التشريعات القائمة في الدولة المضيفة لا توفر في العادة الإطار القانوني الكافي لهذا الغرض، وعليه تُطلب من الحكومة اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لسن ما يلزم من قوانين أو لوائح أو مراسيم خاصة بالقدر الضروري لذلك:

> لا توفر الأنظمة واللوائح القائمة والعامة في الدولة المضيفة أو الدول المضيفة، في العادة، إطارًا قانونيًا كافيًا في هذا الشأن. ولضمان تنفيذ الضمانات الحكومية الخاصة من هذا القبيل والوفاء بها وإنفاذها، يُطلب من الحكومة، عند الضرورة وبالقدر اللازم، اتخاذ جميع الخطوات المطلوبة للشروع في الإجراءات التشريعية اللازمة لإصدار أي قوانين أو لوائح أو أوامر خاصة مطلوبة.[٣٥]

وتتنوع هذه الالتزامات وتتشعب لتشمل متطلبات تجارية وضريبية، وما يتعلق بالتراخيص، وسائر جوانب تنظيم البطولة بدءاً من تشييد الملاعب والإقامة ووسائل النقل، وصولاً إلى الترويج والتسويق، والسماح بإدخال السلع والبضائع التي تحددها الفيفا معفاةً من الرسوم الجمركية.

كما تشمل ضمان حماية الملكية الفكرية للفيفا والجهات الراعية والمرخَّص لها من أي تعدٍّ غير مشروع من أطراف ثالثة، كبيع السلع المقلدة أو ما يُعرف بالتسويق الخفي أو المتطفل، ويُقصد به كل ارتباط غير مُصرَّح به تُحاول بموجبه جهةٌ ما ربط منتجاتها أو خدماتها بالحدث دون أن تكون طرفاً في أي اتفاقية رعاية أو ترخيص، بما ينطوي على إيهام الجمهور بوجود ارتباط رسمي بالبطولة؛ مما يلحق الضرر بالراعي أو المرخَّص له رسمياً الذي أدّى مقابلاً مالياً كبيراً للحصول على هذه الحقوق، وللفيفا في هذا الشأن

[٣٥] الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، *نظرة عامة على متطلبات استضافة كأس العالم فيفا ٢٠٣٤* [*FIFA World Cup 2034™: Overview of Hosting Requirements*]، زيورخ، سويسرا، ٢٠٢٣م، ص ١٤ ("Existing and generic laws and regulations in the host country/host countries generally do not provide a sufficient legal framework in this regard. To ensure the implementation, performance and enforcement of such specific government guarantees, if and to the extent necessary, a government is requested to take any steps necessary to conduct legislative proceedings for the enactment of any and all requisite special laws, regulations and ordinances.")

مدونة خاصة تُحدد صور هذه الممارسات التسويقية غير المشروعة وتضع الضوابط الكفيلة بمكافحتها.

وتشترط الفيفا كذلك إعفاءها من الضرائب أو منحها معاملة تفضيلية فيما يتعلق بإيرادات البطولة، وتمتد الالتزامات لتطال حقوق العمال، والرعايات التجارية، وحماية المستهلك، وحقوق الملكية الفكرية، والضرائب، ومكافحة التقليد، والقمار والمراهنات، وغير ذلك مما تحدده وثائق الاستضافة.[٣٦]

وتتشعب مسألة الالتزامات لتطرح تساؤل حول توزيع المسؤولية بين أطراف متعددة؛ فالفيفا بوصفها منظمة مسجّلة في سويسرا، وقطر بوصفها الدولة المضيفة، وسويسرا بوصفها دولة المقر، جميعها أطراف تناولتها الباحثة راكيل ريغيرو في دراستها "المسؤولية المشتركة وانتهاكات حقوق الإنسان: كأس العالم ٢٠٢٢ في قطر" بالتحليل من زاوية المسؤولية المشتركة.[٣٧]

إذ ناقشت الباحثة فكرة المسؤولية المشتركة بين قطر والفيفا وسويسرا في انتهاكات حقوق العمال المهاجرين، والحجة في تحميل دولة سويسرا المسؤولية أنه يتوجب عليها توفير سبل الوصول للعدالة، وكذلك على الفيفا ممارسة نفوذه قبل الحدث، وقد خلصت الباحثة إلى أربع نتائج رئيسية:

١. تتحمل دولة قطر المسؤولية بشكل أساسي؛ بحكم استضافتها للمونديال، فهي ملزمة تبعاً بحماية حقوق الإنسان داخل أراضيها.
٢. تتحمل سويسرا دورًا أساسيًا في ضمان وصول العمال إلى العدالة؛ لكون الفيفا مسجلة كجمعية سويسرية.
٣. تلتزم الفيفا بممارسة الضغط واستغلال النفوذ لتحسين أوضاع العمال – على الرغم من غياب نصوص دولية صريحة تلزمها باحترام حقوق الإنسان –.
٤. تزعم الباحثة في دراستها أن الوصول للخدمات العدلية في دولة قطر شبه معدوم، وبالتالي الحل للعمال يكون في اللجوء للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد سويسرا.[٣٨]

[٣٦] رابطة المحامين الدولية، *استعدادات قطر وتشريعاتها لكأس العالم فيفا ٢٠٢٢* [*FIFA 2022 World Cup: Qatar's Preparation and Legislation*]، منشورات المنتدى الإقليمي العربي.

[٣٧] راكيل ريغيرو، "المسؤولية المشتركة وانتهاكات حقوق الإنسان: كأس العالم ٢٠٢٢ في قطر" [Shared Responsibility and Human Rights Abuse: The 2022 World Cup in Qatar]، *مجلة تيلبورغ القانونية* [*Tilburg Law Review*]، المجلد ٢٥، العدد ١، ٢٠٢٠م.

[٣٨] المرجع نفسه، ص ٢٧–٣٩.

وقد أفضت هذه الانتقادات إلى تغييرات تشريعية في قطر وفي الفيفا على حدٍّ سواء، لتكشف تلك التغييرات عن الأثر المحتمل للتقاطع القانوني الذي يتيحه كأس العالم على الصعيد العابر للحدود.

## ٣,٢. حدود الالتزامات القانونية المفروضة على الدولة المضيفة

لم تغفل الدول المضيفة، رغم انشغالها بمشاريع البنية التحتية الكبرى، عن الجانب التشريعي؛ فقد سنّت جنوب أفريقيا قانوناً يتيح إجراء محاكمات سريعة في محاكم خاصة للجرائم المرتكبة من قِبل المشجعين،[٣٩] وأصدرت البرازيل تشريعات مخصصة لتلبية متطلبات الفيفا،[٤٠] كما أجرت روسيا تشريعات وتعديلات على قوانينها في سياق استضافة البطولة.

وفي تجربة قطر تحديداً، صدر القرار الأميري رقم ٢٧ لسنة ٢٠١١م بإنشاء اللجنة العليا لقطر ٢٠٢٢، التي باتت تُعرف بـ"اللجنة العليا للمشاريع والإرث"، وقد نصّت المادة ٢ من القرار على أن تُنشأ لجنة تسمى "اللجنة العليا لقطر ٢٠٢٢"، تكون لها شخصية معنوية، وموازنة تلحق بالموازنة العامة للدولة ويكون مقر اللجنة مدينة الدوحة، وتكون هذه اللجنة الجهة العليا المختصة بشؤون كأس العالم ٢٠٢٢، وبما يعزز خطط التنمية الشاملة في الدولة وفي جميع المجالات، ويؤدي إلى إيجاد إرث لدولة قطر يمتد بعد البطولة وعبر الأجيال.

وأعطت المادة ٤ اللجنةَ صلاحيات واسعة تشمل: وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة المتعلقة بكأس العام ٢٠٢٢، وإعداد ومتابعة تنفيذ الخطط الإنمائية والاقتصادية والبنية التحتية للدولة ذات العلاقة بكأس العالم ٢٠٢٢، وإقرار الخطط

[٣٩] انظر، وزارة العدل والتنمية الدستورية في جنوب أفريقيا، "الوزير راديبي يعلن رسميًا عن ٥٦ محكمة لكأس العالم فيفا ٢٠١٠" [Minister Radebe to Officially Announce 56 Courts for 2010 FIFA World Cup]، حكومة جنوب أفريقيا، https://www.gov.za/news/media-statements/minister-radebe-officially-announce-56-courts-2010-fifa-world-cup، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م]. ويتعلق الخبر بتأسيس محاكم خاصة للتعامل بكفاءة وسرعة مع القضايا المرتبطة بالبطولة دون تعطيل المسار القضائي العادي، ويتعلق هذا الخبر بتأسيس ٥٤ محكمة خاصة في جنوب أفريقيا للتعامل مع القضايا المتعلقة بكأس العالم ٢٠١٠ وتهدف هذه المحاكم إلى التعامل بكفاءة وسرعة مع أي نزاعات قانونية قد تحدث خلال البطولة، مع ضمان عدم تعطيل المسار القضائي العادي للمواطنين، وجاء في الخبر بأنه "ستعمل المحاكم على وقتين خلال اليوم لتسريع الإجراءات، وستكون قريبة من الملاعب والموانئ لتسهيل الوصول إليها".

[٤٠] القانون رقم ١٢,٦٦٣ المؤرخ في ٥ يونيو ٢٠١٢م [Lei Nº 12.663, de 5 de junho de 2012] (البرازيل، ٢٠١٢م)، https://www2.camara.leg.br/legin/fed/lei/2012/lei-12663-5-junho-2012-613164-normaatualizada-pl.pdf، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

والبرامج اللازمة لتنفيذها والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها، وربطها برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م مع مراعاة التزامات الدولة قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، اقتراح مشروعات الأدوات التشريعية ذات العلاقة بكأس العالم ٢٠٢٢، وإبداء الرأي بشأن أي مشروعات أدوات تشريعية من شأنها أن تؤثر على تنظيم وإنجاز كأس العالم.[٤١]

غير أن هذا الواقع لا يعني أن الفيفا تملك صلاحية فرض إرادتها بصورة مطلقة أو الإصرار على إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة القانونية للدول المضيفة؛ إذ تتم هذه التعديلات غالباً من خلال اتفاقيات تعاقدية متبادلة بين الدولة المضيفة والفيفا، ومن ثَمّ فإن استضافة كأس العالم تُشكّل حافزاً لتسريع الإصلاح التشريعي لا أداةً لفرض تغييرات تشريعية على الدول بما يمسّ سيادتها؛ وهذا ما تؤكده التجربة القطرية، حيث احتفظت الدولة بثوابتها التشريعية ومنظومتها القانونية مع إجراء التعديلات المستهدفة التي رأت فيها مصلحةً وطنية قبل أن تكون استجابةً لمتطلبات دولية:

> ومع أن الضرورة، وبالاستناد إلى تجارب بطولات كأس العالم السابقة، تفرض هذه البطولة على الدول المضيفة إدخال تعديلات على بعض تشريعاتها وقوانينها الداخلية لتلبية متطلبات الفيفا، إلا إن ذلك لا يعني أن الفيفا تستطيع فرض إرادتها بشكل مطلق أو الإصرار على إحداث تغييرات كبيرة في النظام القانوني للدول، بل إن هذه التعديلات تتم من خلال اتفاقيات متبادلة بين الدولة المضيفة والفيفا.[٤٢]

## ٤. التجربة القطرية في استضافة كأس العالم ٢٠٢٢م

تُمثّل التجربة القطرية المرجعَ الأقرب لفهم ما ينتظر المملكة العربية السعودية في طريقها لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤م، لا سيما أن البلدين يتشاركان العديد من الخصائص الدينية والاجتماعية والثقافية، والمُطالع للتجربة القطرية يجد أنها أفضت إلى حراك وزخم تشريعي طال العديد من المواضيع، في مقدمتها حقوق العمال، والقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م وما تضمنه من أحكام تفصيلية، وهو ما يستعرضه هذا القسم في ثلاث أجزاء، يتناول الأول: الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق العمال، بينما يتناول

[٤١] انظر، هياجنه، المرجع رقم ١٣، ص ٧٣–٧٥.

[٤٢] ستيف بينبريدج وروبرتو لوساردي، "كأس العالم قطر ٢٠٢٢: القوانين والتغييرات ومنافع الإرث [Qatar 2022 World Cup: Laws, Changes and Legacy Benefits]"، *لو أبديت* [*Law Update*]، التميمي ومشاركوه، ٢١ يونيو ٢٠١٨م.

الثاني: القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م نموذج للتشريع الخاص باستضافة كأس العالم، ويتناول الثالث: قانون العقوبات وآليات تسوية المنازعات في سياق البطولة.

### ٤,١. الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق العمال

> تعد دولة قطر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تفوز بحق تنظيم كأس العالم ٢٠٢٢؛ لذا عملت على تهيئة البنية التشريعية الوطنية من أجل تحقيق متطلبات النهضة التنموية وضرورات خلق إرث ملموس للأجيال القادمة، ولعل من أهم الإصلاحات التشريعية، ما قامت به دولة قطر في مجال الارتقاء بوضع العمال وتعضيد حمايتهم على الصعيد القانوني،[٤٣] [...] فقد كان فوز قطر بتنظيم كأس العالم واحتياجها لتشييد بنية تحتية متطورة تواكب هذا الحدث سبباً في استقدام آلاف العمال الأجانب، وواكب ذلك الحديث عن مدى تمتع العمال الأجانب بالحماية القانونية في دولة قطر، ولقد انعكس ذلك على التشريع القطري في مجالات عدة من بينها تطور الحماية القانونية في مجال حقوق العمال.[٤٤]

وقد مثّلت استضافة قطر لكأس العالم ٢٠٢٢ نقلة نوعية في تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، حيث أصبحت الدوحة محط أنظار العالم بأسره، ولا سيما المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. فقد تطلب هذا الحدث الرياضي الدولي الكبير إنشاء بنية تحتية ضخمة في الدولة، وتطوير مرافق متعددة، إضافة إلى إنشاء منشآت جديدة قادرة على استضافة حدث بهذا الحجم، وهو ما استدعى استقدام مئات الآلاف من العمال من مختلف أنحاء العالم للمساهمة في تنظيمه. وأدى ذلك إلى متابعة دقيقة من قبل المنظمات الدولية لواقع حقوق الإنسان في الدولة، ومدى ملاءمة التشريعات الوطنية لهذا الشأن، ومدى تمتع العمال بالحماية القانونية اللازمة.[٤٥]

[٤٣] حسن البراوي، "دور القانون في تطوير وتعزيز الاستدامة: قراءة في تطور الحماية القانونية للعمال في دولة قطر في ضوء تنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢"، *المجلة الدولية للقانون*، المجلد ٢٠١٨، العدد ٢، ص ٨.

[٤٤] المرجع نفسه، ص٣٦.

[٤٥] حمد خالد المالكي، "جوانب حماية حقوق الإنسان واحترامها خلال كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢" [ Aspects of Protection and Respect for Human Rights During FIFA World Cup Qatar

وفي هذا الإطار توصّل الباحث حمد المالكي في دراسته المنشورة في مجلة الدراسات القانونية والأمنية عام ٢٠٢٥م إلى جملة من النتائج ، أبرزها: أن جهود دولة قطر في تطوير التشريعات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان سبقت فوزها باستضافة كأس العالم ٢٠٢٢، إذ بدأت عملية الإصلاح قبل عام ٢٠١٠م ضمن إطار الدستور الدائم لعام ٢٠٠٤م، كما توصل البحث إلى أن استضافة البطولة شكّلت حافزًا لتسريع وتيرة الإصلاحات التشريعية والإدارية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق العمال وإلغاء نظام الكفالة وتحسين ظروف العمل بما يتوافق مع معايير العمل الدولية.[٤٦]

ومن المناسب هنا أن نستعرض جملة من الإصلاحات التشريعية التي قامت بها دولة قطر استعداداً لاستضافة كأس العالم ٢٠٢٢ على النحو الآتي:

أولاً: حقوق العمال الأساسية: أضاف القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧م مجموعة من الحقوق للعمال المهاجرين بما يتوافق مع معايير القانون الدولي،[٤٧] إذ حدّد ساعات العمل اليومية بعشر ساعات كحدٍّ أقصى ويمنح العامل فترات راحة،[٤٨] وأوجب فترة تجربة مدفوعة الأجر إلزامية،[٤٩] وألزم صاحب العمل بتوفير الاحتياجات الأساسية اليومية التي تُمكِّن العامل من أداء عمله على الوجه المناسب دون تعريضه للخطر أو إجباره على العمل في أوقات الراحة أو الإجازات المرضية (المادة ٧)،[٥٠] فضلاً عن ضمان يوم راحة أسبوعي مدفوع الأجر (المادة ١٣)،[٥١] وإجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أسابيع عن كل سنة عمل (المادة ١٤).[٥٢]

ثانياً: تقييد حجز وثائق السفر: قيّد القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م ممارسةَ حجز جوازات السفر ووثائق السفر من قِبَل الكفيل بموجب (المادة ٨).[٥٣]

2022]، *مجلة الدراسات القانونية والأمنية* [*Journal of Legal and Security Studies*]، المجلد ٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٥م، أكاديمية الشرطة، دولة قطر، ص ٢٣٨.

[٤٦] المرجع نفسه، ص ٢٣٨.

[٤٧] قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧م بشأن المستخدمين في المنازل (قطر، ٢٠١٧م)، الجريدة الرسمية، العدد ٩، ١٢ سبتمبر ٢٠١٧م، https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=7312&language=ar، تم الاطلاع عليه في ١٣ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٦م] (يشار إليه فيما يلي بـ"قانون رقم ١٥").

[٤٨] المادة ١٢ من القانون رقم ١٥.

[٤٩] المادة ٦ من القانون رقم ١٥.

[٥٠] المادة ٧ من القانون رقم ١٥.

[٥١] المادة ١٣ من القانون رقم ١٥.

[٥٢] المادة ١٤ من القانون رقم ١٥.

[٥٣] المادة ٨ من قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم (قطر، ٢٠١٥م)، الجريدة الرسمية، العدد ١٩، ١٣ ديسمبر ٢٠١٥م،

ثالثاً: إلغاء تصريح الخروج: ألغى القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨م شرط الحصول على تصريح خروج من الكفيل أو صاحب العمل لمغادرة العامل الأجنبي البلاد سواء مؤقتاً أو نهائياً، وكان العامل الأجنبي في السابق غير قادر على مغادرة الدولة، سواء مؤقتًا أو نهائيًا، دون الحصول على إذن من الكفيل أو صاحب العمل.[٥٤]

رابعاً: الحد الأدنى للأجور: فرض القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠م حداً أدنى للأجور يُراجَع ويُحدَّد بصفة دورية من قبل الوزارة المختصة.[٥٥]

خامساً: إلغاء شهادة عدم الممانعة: أتمّ القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٠م هذه المنظومة الإصلاحية بتعديل المواد ٢١-٢٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م وإلغاء شرط شهادة عدم الممانعة التي كانت تُلزم صاحب العمل بمنح العامل الأجنبي شهادة تفيد بعدم اعتراضه على انتقاله للعمل لدى صاحب عمل آخر، وإلغاء شرط الحصول على تصريح خروج للوافدين العاملين في الدولة بحيث بات بإمكان العامل الوافد مغادرة الدولة دون الحاجة إلى تقديم طلب وانتظار الموافقة، واستحداث تأشيرات عمل مؤقتة لبعض المهن المختارة.[٥٦]

وإلى جانب هذه التعديلات التشريعية، أصدرت اللجنة العليا للمشاريع والإرث "ميثاق العمل" الذي يفرض على المقاولين والمقاولين من الباطن مجموعة من الإجراءات الإلزامية يتعيّن عليهم تنفيذها قبل بدء العمل في مشاريع البطولة، تغطي هذه المعايير كافة

https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=6809&language=ar، تم الاطلاع عليه في ١٣ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٦م].

[٥٤] قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم (قطر، ٢٠١٨م)، الجريدة الرسمية، العدد ١٦، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٨م، https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=7756&language=ar، تم الاطلاع عليه في ١٣ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٦م].

[٥٥] قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠م بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والمستخدمين في المنازل (قطر، ٢٠٢٠م)، الجريدة الرسمية، العدد ١٤، ٨ سبتمبر ٢٠٢٠م، https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=8426&language=ar، تم الاطلاع عليه في ١٣ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٦م].

[٥٦] قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٢٠م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥م بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم (قطر، ٢٠٢٠م)، صادر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٢٠م، https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=8428&language=ar، تم الاطلاع عليه في ١٣ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٨ يوليو ٢٠٢٦م].

الجوانب المتعلقة برفاهية كل عامل طوال فترة وجوده بدءاً من عملية التوظيف حتى عودته إلى موطنه الأصلي مرة أخرى، بما يسهم في حماية حقوق العمال.[٥٧]

## ٤,٢. القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م نموذج للتشريع الخاص باستضافة كأس العالم

امتدت الإصلاحات التشريعية القطرية في ظل استضافة كأس العالم لتشمل منظومة تشريعية ومؤسسية متكاملة تُعنى بإدارة البطولة في شتى جوانبها،[٥٨] وقد جاءت هذه الإصلاحات انعكاساً للأطر التنظيمية والسياسات العامة من بينها رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠م، واستراتيجية قطاع الرياضة ٢٠١١–٢٠١٦م، واستراتيجية قطاع الثقافة والرياضة ٢٠١٧–٢٠٢٢م، والاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة ٢٠٣٠م، التي تدعم جهود دولة قطر في توظيف القوة الناعمة لبناء وإدارة صورة الدولة على المستوى الدولي.

وقد رافق ذلك إصلاح قانون الاستثمار الأجنبي بإتاحة تأسيس شركات بملكية أجنبية كاملة بنسبة ١٠٠٪ في قطاعات صناعية محددة، مما أسهم في تهيئة بيئة استثمارية جاذبة تزامناً مع استضافة كأس العالم.

ويُعدّ القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢ أبرز هذه التشريعات وأشملها،[٥٩] الذي حدد نطاقه الزمني في المادة ٢ منه: "تسري أحكام هذا القانون لغرض إقامة فعاليات استضافة كأس العالم ٢٠٢٢ بدولة قطر، بما لا يتجاوز الفترة الزمنية للبطولة".

وفي هذا الشأن يرى الدكتور حسن السيد – القاضي في محكمة قطر الدولية، ونائب رئيس نقابة المحامين القطرية سابقًا – أنه لا مانع من صدور تشريعات تنظم حدثًا معينًا وتنتهي بانتهائه، غير أنه أشار إلى أمر بالغ الأهمية يتعلق بالتفريق بين الحالة التي يكون فيها التشريع المؤقت يتعارض مع تشريع من المرتبة نفسها، وبين الحالة التي يكون فيها

[٥٧] "معاييرنا"، اللجنة العليا للمشاريع والإرث، دولة قطر، https://www.workerswelfare.qa/ar/our-legacy/our-standards.html، تم الاطلاع عليها في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٥٨] أ. بدران، "كأس العالم فيفا ٢٠٢٢ وبناء العلامة الوطنية لقطر" [FIFA World Cup 2022 and Qatar's Nation Branding]، في: سعيد البنا وآخرون (محررون)، *كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢* [*The FIFA World Cup Qatar 2022*]، دراسات الخليج، المجلد ١٨، سبرنغر، ٢٠٢٥م، ص ١٥٢.

[٥٩] انظر، قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٢١م بشأن تدابير استضافة كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢ (قطر، ٢٠٢١م)، الجريدة الرسمية، العدد ١٠، ٨ أغسطس ٢٠٢١م، https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=8667 تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م] (يشار إليه فيما يلي بـ"القانون رقم ١٠").

التشريع المؤقت يتعارض مع الدستور. ففي الأولى ليس ثمة حرج قانوني في تقييد القانون الخاص للقانون العام في مرحلة مؤقتة، لكن في حالة التعارض مع الدستور لابد من وجود ظروف استثنائية تسوغ تجاوز الدستور حفاظًا على مصالح عليا في المجتمع ربما لن تتأتى إلا بتعطيل النصوص الدستورية، أما فيما يتعلق بتعارض التشريعات المؤقتة مع القيم والثوابت المجتمعية، ومدى تأثير هذا التعارض على صحة تلك التشريعات، ينبغي لفت النظر إلى زوايا مختلفة توازن بين المنافع والضرر، فالدولة أمام التزام عالمي يفرض مجموعة من الالتزامات الضمنية التي ارتضتها الدولة بقبولها الالتزام بالاستضافة، فإن كان السماح بمثل تلك الممارسات – التي ربما تتعارض مع ثوابت المجتمع – ضمن اشتراطات قبول الالتزام بالحدث، فإن الأمر يعني أن عدم السماح قد يرتب فرض عقوبات على الدولة، ومثل هذه المسائل يجب أن تراعي فيها الدولة مجموعة من الاعتبارات المتضاربة، وتسعى إلى خلق نقطة توازن فيما بينها.[٦٠]

واحتوى القانون رقم ١٠ على ٤٢ مادة موزعة على عشرة فصول، ابتدأت بالتعاريف والأحكام العامة وخُتمت بالعقوبات والأحكام الختامية، وتناولت فصوله: إجراءات دخول الدولة والخروج منها،[٦١] والإعفاءات،[٦٢] والأمن والسلامة،[٦٣] وعمليات البنوك والنقد الأجنبي،[٦٤] وحقوق الفيفا،[٦٥] والبث والإعلان،[٦٦] والتنقلات،[٦٧] والمتطوعين.[٦٨]

ومن المناسب هنا أن نستعرض تلك الفصول وما احتوته بشكل مختصر على النحو الآتي:

أولاً: دخول المشجعين وإجراءات التأشيرة: أتاحت المادة ٤ من القانون مرونة في منح تأشيرات الدخول للأجانب المرتبطين بالفيفا والمنظمين للبطولة، كما خفّف القانون

[٦٠] انظر، سارة الصلابي وأنوار البكري، "الهوية الدستورية لدولة قطر وانعكاساتها على تنظيم كأس العالم ٢٠٢٢"، *مجلة تجسير*، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢١م، ص ٨٣.

[٦١] المواد ٤-٧ من القانون رقم ١٠.

[٦٢] المادة ٨ من القانون رقم ١٠.

[٦٣] المواد ٩-١٢ من القانون رقم ١٠.

[٦٤] المادة ١٣ من القانون رقم ١٠.

[٦٥] المواد ١٤-٢٦ من القانون رقم ١٠.

[٦٦] المواد ٢٧-٣٠ من القانون رقم ١٠.

[٦٧] المواد ٣١-٣٤ من القانون رقم ١٠.

[٦٨] المواد ٣٥-٣٧ من القانون رقم ١٠؛ وانظر كذلك، "التدابير القانونية والإنجازات التي قدمتها دولة قطر لاستضافة كأس العالم فيفا ٢٠٢٢"، ندوة قانونية، يوتيوب، https://youtu.be/adKrQvYVJE0?si=RuHZGVgFsZdN51SX، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

القيود المفروضة على تحويل وتبادل العملات الأجنبية، وأجاز التحويلات المالية بالعملات الأجنبية من داخل قطر وإليها، على أن تنتهي هذه الأحكام بعد تسعين يوماً من انتهاء البطولة وفقًا للمادة ١٣.

ثانياً: حقوق الملكية الفكرية وحقوق البث: منح القانون حماية شاملة لحقوق التأليف والنشر وجميع حقوق الملكية الفكرية والعلامات التجارية المرتبطة بالفيفا،[٦٩] وحمى حق الفيفا في التوزيع وبيع التذاكر،[٧٠] وكفل حماية البيانات الشخصية لمشتري التذاكر.[٧١]

كما ألزم القنوات المعتمدة بتقديم خدمات البث للفيفا وإنشاء المراكز والمعدات اللازمة،[٧٢] ومنع الإعلان في مواقع البطولة والمناطق التجارية دون الحصول على موافقة مسبقة من الفيفا أو الجهات المختصة، كما منع ممارسة أي حقوق إعلانية في المناطق التجارية خلال فترة البطولة دون موافقة مسبقة.[٧٣] وقد أنشأت قطر في هذا الإطار وحدات تحقيق خاصة ومحاكم مخصصة للتعامل مع قضايا التسويق الخفي والسلع المقلدة.

ثالثاً: الأمن والتنقلات: أنشأ القانون لجنة أمنية تشرف على أمن البطولة،[٧٤] وتعمل على ضمان الأمن السيبراني،[٧٥] ومنح المنظمين وأفراد الأمن والمشجعين حق استخدام وسائل النقل العام مجاناً خلال الفترات التي تحددها اللجنة العليا،[٧٦] كما منع القانون

[٦٩] المواد ١٤ و١٥ و١٦ من القانون رقم ١٠.

[٧٠] المادة ١٩ من القانون رقم ١٠.

[٧١] المادة ٢١ من القانون رقم ١٠.

[٧٢] المادة ٢٧ من القانون رقم ١٠.

[٧٣] المادتان ٢٨ و٢٩ من القانون رقم ١٠.

[٧٤] انظر إيلين هوفربرغ، "قطر: الأنظمة الوطنية الصادرة بشأن كأس العالم ٢٠٢٢ - الجزء الأول" [Qatar: Domestic Laws Issued in Relation to the 2022 World Cup - Part I]، *إن كوستوديا ليغيس* [*In Custodia Legis*]، مكتبة الكونغرس، ٣١ أغسطس ٢٠٢٢م، https://blogs.loc.gov/law/2022/08/qatar-domestic-laws-issued-in-relation-to-the-2022-world-cup-part-i/؛ "قطر: الأنظمة الوطنية الصادرة بشأن كأس العالم ٢٠٢٢ - الجزء الثاني" [Qatar: Domestic Laws Issued in Relation to the 2022 World Cup - Part II]، *إن كوستوديا ليغيس* [*In Custodia Legis*]، مكتبة الكونغرس، ١ سبتمبر ٢٠٢٢م، https://blogs.loc.gov/law/2022/09/qatar-domestic-laws-issued-in-relation-to-the-2022-world-cup-part-2/، تم الاطلاع عليهما في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٧٥] المواد ٩-١٢ من القانون رقم ١٠.

[٧٦] المادتان ٣٢ و٣٣ من القانون رقم ١٠.

شركات النقل، بما في ذلك شركات الطيران والمطارات، من رفع أسعارها خلال فترة البطولة.[٧٧]

## ٤,٣. قانون العقوبات وآليات تسوية المنازعات في سياق البطولة

إلى جانب القانون رقم ١٠ وما احتواه من أحكام متعلقة بالبطولة، فإن الإطار القانوني الحاكم لسلوك زوار البطولة العام لا زال محكومًا بأحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤م،[٧٨] وتناولت هذه الأحكام جوانب عدة يمكن استعراضها على النحو الآتي:

أولاً: الكحول: يُعدّ شرب الكحول في الأماكن العامة جريمة يُعاقب عليها بالحبس حتى ستة أشهر وغرامة لا تتجاوز ٣,٠٠٠ ريال قطري،[٧٩] وتشدّد المادتان ٢٧١ و٢٧٢ العقوبة في حالتي تزويد أي شخص دون سن ١٦ عاماً بالكحول، وفي حالة تهريبه. غير أن قطر توصّلت مع الفيفا إلى تفاهم سبق الإشارة إليه في الفقرة المعنونة بـ" كأس العالم ساحة للتفاعل القانوني الدولي" (**٢,٢**).

ثانياً: الأفعال المخلة بالآداب العامة: تُعاقب المادة ٢٩٠ كل من يعرض أو يُظهر أشياء أو أفعال أو إشارات مخلة بالآداب في الأماكن العامة، بالحبس حتى ستة أشهر أو غرامة حتى ٣,٠٠٠ ريال قطري، وتصل العقوبة على المجاهرة بالفجور أو الانحلال أو الزنا وفق المادة ٢٩٤ إلى ثلاث سنوات، وعلى ممارسة العلاقة الجنسية خارج الزواج وفق المادة ٢٨١ إلى سبع سنوات.

ثالثاً: الدعارة: تنص المادة ٢٩٨ على معاقبة من يتخذ من الدعارة مهنةً له بالحبس حتى عشر سنوات، وتُعاقب المادة ٢٩٥ من يدير أو يرتبط ببيت دعارة بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وتفرض المادة ٢٩٦ العقوبة ذاتها على من يحاول استدراج شخص آخر لممارسة الدعارة.

رابعاً: القمار: يحظر القمار بموجب المادتين ٢٧٥ و٢٧٦، وتصل عقوبة الحبس على المقامر إلى ثلاثة أشهر وغرامة حتى ٣,٠٠٠ ريال قطري، فيما تصل على من يدير نشاطاً للقمار إلى سنة وغرامة حتى ٥,٠٠٠ ريال قطري.

[٧٧] المادة ٣٤ من القانون رقم ١٠.

[٧٨] انظر، قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون العقوبات (قطر، ٢٠٠٤م)، الجريدة الرسمية، العدد ٧، ٣٠ مايو ٢٠٠٤م، https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=26، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م] (يشار إليه فيما يلي بـ"القانون رقم ١١").

[٧٩] المادة ٢٧٠ من القانون رقم ١١.

وفيما يتعلق باللباس فإنه يجب على الزوار الالتزام بارتداء ملابس محتشمة في الأماكن العامة، إذ يُعدّ ارتداء الملابس غير اللائقة بما في ذلك الملابس القصيرة أو الشفافة مخالفاً للآداب العامة.

وفي مجال تسوية المنازعات كانت قطر قد أنشأت مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي القطرية (QSAF) بوصفها هيئة متخصصة لتسوية النزاعات الرياضية عبر التحكيم والوساطة، صُمِّمت على غرار محكمة التحكيم الرياضية الدولية (CAS) ومقرها لوزان بسويسرا، من أجل الالتزام بالمعايير الدولية وضمان استيفاء أعلى معايير الاستقلالية والحياد والشفافية،[٨٠] وقد نص النظام الأساسي لمؤسسة قطر للتحكيم الرياضي في المادة ٢ بأنه: "تأسست بموجب هذه الوثيقة مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي كمؤسسة خاصة ذات نفع عام وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، وغرضها الرئيسي تسوية المنازعات الخاصة بالقطاع الرياضي والفصل فيها عن طريق التحكيم والوساطة، والتي ستتم من خلال الهيئة".[٨١]

كما طوّرت اللجنة العليا للمشاريع والإرث عقوداً خاصة بحزم الأعمال الإنشائية تستند إلى نماذج عقود الاتحاد الدولي للمهندسين الاستشاريين (FIDIC)، ولا سيما الكتابين الأصفر والفضي والأحمر، مما يُنبئ عن حاجةٍ ستزيد بشكل تدريجي لمتخصصين بهذا المجال وتلكَ العقود خصوصاً في مجال تسوية النزاعات.[٨٢]

## ٥. حقوق الإنسان والمتطلبات القانونية لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤م

ناقش عدد من الباحثين السرديات التي تُستغل في مثل هذه الأحداث الكبرى والتي بلا شك يشكّل القانون مدخلاً لها؛ إذ عادةً ما تكون المناسبات الرياضية بعيدة كل البُعد عن أي أجندة قد تحركّها وتتوحد كل الاختلافات في سبيل الاستمتاع بها، ولكن هناكَ

[٨٠] انظر، "نبذة عن المؤسسة" [Overview]، مؤسسة قطر للتحكيم الرياضي، https://qsaf.qa/overview، تم الاطلاع علها في ٥ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٠ يوليو ٢٠٢٦م].

[٨١] انظر، النظام الأساسي لمؤسسة قطر للتحكيم الرياضي، البوابة القانونية القطرية (الميزان)، https://www.almeezan.qa/ClarificationsNoteDetails.aspx?id=14028&language=ar، تم الاطلاع عليه في ٥ صفر ١٤٤٨هـ [الموافق ٢٠ يوليو ٢٠٢٦م].

[٨٢] انظر، آرتا الكربي، "الطريق إلى إنشاء قطر ملاعب كأس العالم فيفا ٢٠٢٢ [The Road to Qatar's Construction of the 2022 FIFA World Cup Stadiums]"، المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦م.

من يستغل تلك الأحداث ليحولّها إلى مسرحٍ تتصادم فيه الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية، ومن تلك السجالات حقوق الإنسان؛ إذ تحوّل كأس العالم في السنوات الأخيرة إلى منصة تُطرح من خلالها انتقادات حقوقية موجّهة للدول المضيفة، لا تخلو أحياناً من ازدواجية في المعايير، وفي الوقت ذاته، حددت الفيفا مجموعة من المتطلبات القانونية والضمانات الحكومية التي اشترطتها لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤م، وتمر عملية الترشح بمراحل إجرائية محددة تستلزم تقديم مجموعة من الوثائق التعاقدية والضمانات الرسمية التي تُقيّمها الفيفا وفق معايير موضوعية، ومن هنا جاء هذا القسم في ثلاث أجزاء، يتناول الأول: الانتقادات الدولية وإشكالية ازدواجية المعايير، ويتناول الثاني: حقوق الإنسان كمعيار في تقييم الفيفا وموقف المملكة، ويتناول الثالث: الاشتراطات التعاقدية والضمانات الحكومية لاستضافة البطولة.

## ٥,١. الانتقادات الدولية وإشكالية ازدواجية المعايير

يتخذ البعض من كأس العالم منصةً للمطالبة بدمج المبادئ العالمية لحقوق الإنسان مع القيم والأعراف والتقاليد المحلية للدولة المضيفة، وقد رصد الباحثان يوسف بوعندل وتوماس بوني جيمس هذه الظاهرة في دراستهما "كأس العالم وحقوق الإنسان في قطر: حافز للتغيير؟"، مستنتجَين أن قطر واجهت منذ فوزها بحق الاستضافة موجةً من الانتقادات طالت ثقافتها وتقاليدها وتشريعاتها وجغرافيتها، وأن ثمة فجوةً واسعة بين النقد المشروع لممارسات بعينها وبين الخطاب الاستعلائي القائم على الصور النمطية والتحيز الثقافي:

> على الرغم من إحراز بعض أوجه التقدم، فقد واجهت قطر، منذ فوزها بحق استضافة كأس العالم لكرة القدم لعام ٢٠٢٢م، سيلًا من الانتقادات الموجهة إلى ثقافتها وتقاليدها وأنظمتها، بل وحتى إلى موقعها الجغرافي، وصُوِّرت هذه العناصر على أنها غير منسجمة مع الثقافة الغربية وثقافة كرة القدم. ويلاحظ خالد الحروب، عن حق، أن "ثمة أمورًا كثيرة في قطر تستحق النقد وتسليط الضوء عليها"؛ ومع ذلك، توجد "فجوة هائلة بين انتقاد دولة بسبب ممارسات خاطئة محددة، وبين استخدام عبارات ثقافية تحقيرية وصور نمطية تستند إلى عنصرية متجذرة".[٨٣]

[٨٣] بوعندل وجيمس، المرجع رقم ٣٢ (" While some advancements were made, since winning the bid to host the FIFA 2022 World Cup, Qatar has faced a barrage of criticism for its

وتركزت هذه الانتقادات بشكل أساسي حول مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان خصوصاً في ملف حقوق العمال المهاجرين؛[٨٤] الذين بنوا الملاعب، وأن الظروف كانت غير مهيئة لهم مما أدى إلى وفاة ٦٥٠٠ عامل من الهند، وباكستان، ونيبال، وبنغلاديش، وسريلانكا، وهذا الرقم الذي روّجت له صحيفة الغارديان البريطانية تبيّن أنه يمثل إجمالي وفيات المهاجرين في قطر على مدار عقد كامل لأي سبب كان، لا نتيجة حوادث عمل، وهو ما أشارت إليه منظمة العمل الدولية بالتشكيك. ومع ذلك فإن صحيفة الغارديان صنّفت جميع هذه الوفيات على أنها مرتبطة بالعمل:

> يُعد التقرير الذي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية مثالًا بارزًا على الخطاب النقدي الموجّه ضد استضافة قطر للبطولة، إذ زعمت الصحيفة أن ٦,٥٠٠ عامل مهاجر يعملون في مشاريع البنية التحتية المرتبطة بكأس العالم قد توفوا منذ عام ٢٠١٠. غير أن ضعف هذا الادعاء اتضح لاحقًا، حين تبيّن أن هذا الرقم يمثل إجمالي عدد الوفيات بين العمال المهاجرين خلال تلك الفترة لأي سبب كان، وليس نتيجة حوادث عمل، رغم أن الصحيفة صنّفت جميع هذه الوفيات على أنها مرتبطة بالعمل.[٨٥]

وفي هذا الإطار أصدرت الباحثة Paula Renkiewicz دراسةً تناولت فيها أوضاع العمال في قطر تحت نظام الكفالة وتأثيره على حقوق الإنسان مع اقتراب استضافة

culture, traditions, laws, and even geography, which have been portrayed as incompatible with Western and football cultures... Khaled Hroub correctly observes, '[t]here are many things about Qatar that deserve to be criticized and put under the sport light'... nonetheless, there is a 'huge gulf between criticizing a country for specific wrongdoings and using disparaging cultural statements and stereotypes that tap into embedded racism" [ترجمة بمساعدة أداة للذكاء الاصطناعي، وقد راجعها المؤلف].

[٨٤] انظر، و. إسحاق، "كشف الاستدامة الاجتماعية للسياحة الرياضية: رحلة قطر بوصفها مستضيفة لكأس العالم فيفا ٢٠٢٢" [Unveiling the Social Sustainability of Sport Tourism: Qatar's Journey as Host of the 2022 FIFA World Cup]، في: سعيد البنا وآخرون (محررون)، *كأس العالم فيفا قطر ٢٠٢٢* [*The FIFA World Cup Qatar 2022*]، دراسات الخليج، المجلد ١٨، سبرنغر، ٢٠٢٥م، ص ٢٧٥؛ بدران، المرجع رقم ٥٨، ص ١٥٥–١٥٦.

[٨٥] أ. المري وح. الأنصاري، "كأس العالم في قطر: حقوق الإنسان والتطبيع [World Cup in Qatar: Human Rights and Normalization]"، *صدى*، برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٦ يناير ٢٠٢٣م، https://carnegieendowment.org/sada/2023/01/world-cup-in-qatar-human-rights-and-normalization، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

كأس العالم ٢٠٢٢، وتزعم الباحثة أن النظام يُسهم في استغلال العمال ويخالف التزامات قطر الدولية، مطالبةً بإصلاحات قانونية شاملة تضمن حماية حقوقهم وتحسين بيئة العمل، ونظام الكفالة -وهو ما يتعارض مع حرية التنقل وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري- . وقد تجلّت الاستجابة الدولية في تواجد مكتب منظمة العمل الدولية في الدوحة منذ عام ٢٠١٨م بهدف مواءمة قانون العمل القطري مع المعايير الدولية.[٨٦]

ولا شك أن من أبرز الإشكاليات في هذا الملف، كما يُنبّه جوليانوتي[٨٧] محاولةَ تطبيق حقوق الإنسان وتفسيرها مع تجاهل تام لخصوصية كل مجتمع؛ إذ إن اختلاف الخلفيات السياسية والدينية والثقافية يخلق تبايناً حقيقياً في الفهم والتنفيذ لا يصح إغفاله.[٨٨]

## ٥,٢. حقوق الإنسان كمعيار في تقييم الفيفا وموقف المملكة

وأمام هذا السيل من الضغوطات الدولية، جعلت الفيفا من ضمن معايير تقييم عروض استضافة كأس العالم معيارًا يتعلق بحقوق الإنسان، وتقوم بتقييمه بناءً على مصادر متعددة، منها: استراتيجية حقوق الإنسان المقدمة ضمن ملف الترشح، وتقييم مستقل يتضمن تقريراً موسعاً عن واقع حقوق الإنسان في الدولة المضيفة، والتزامات رسمية من الدولة المضيفة والمدن المضيفة، فضلاً عن جميع الوثائق التعاقدية المتضمنة بنوداً صريحة تتعلق باحترام حقوق الإنسان.[٨٩]

[٨٦] انظر، باولا رينكيفيتش، "العرق يجعل العشب الأخضر ينمو: المستقبل الهش للعمال المهاجرين في قطر قبيل كأس العالم ٢٠٢٢ في ظل نظام الكفالة وتوصيات الإصلاح الفعال [Sweat Makes the Green Grass Grow: The Precarious Future of Qatar's Migrant Workers in the Run Up to the 2022 FIFA World Cup under the Kafala System and Recommendations for Effective Reform]"، *مجلة الجامعة الأمريكية القانونية* [*American University Law Review*]، المجلد ٦٥، العدد ٣، ٢٠١٦م، ص ٧٢١–٧٦١، https://digitalcommons.wcl.american.edu/aulr/vol65/iss3/8/، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٨٧] انظر، ريتشارد جوليانوتي، "حقوق الإنسان والعولمة والتعليم الوجداني: حالة الرياضة [Human Rights, Globalization and Sentimental Education: The Case of Sport]"، في: ريتشارد جوليانوتي وديفيد مكاردل (محرران)، *الرياضة والحريات المدنية وحقوق الإنسان* [*Sport, Civil Liberties and Human Rights*]، روتليدج، لندن، المملكة المتحدة، ٢٠١٤م، ص ٦٣–٧٧.

[٨٨] انظر، كامل، المرجع رقم ٢٥.

[٨٩] الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، تقرير تقييم ملف استضافة كأس العالم فيفا ٢٠٣٤ [FIFA World Cup 2034™ Bid Evaluation Report]، زيورخ، سويسرا، ٢٠٢٤م.

وقد قدّمت المملكة في ملف ترشحها ضماناً بالتزام جميع جوانب التحضير والاستضافة المعايير الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبما ينسجم مع البعد الديني والثقافي، مع التركيز على أبرز الموضوعات المرتبطة باستضافة الفعاليات الرياضية الكبرى، وهي: حقوق العمال، والتنوع[٩٠] ومكافحة التمييز (Diversity and Anti-Discrimination)، وإمكانية الوصول (Accessibility)، والحماية (Safeguarding)، والأمن.[٩١]

وقد كشف تقرير التقييم المستقل الذي أعدته شركة أبو حيمد وآل الشيخ والحقباني وكليفورد تشانس للمحاماة والاستشارات القانونية (AS&H Clifford Chance) عن جملة من الملاحظات في عدة محاور، يمكن استعراضها على النحو الآتي:

أولاً: في مجال حقوق العمال: لا يزال أصحاب العمل مسؤولين عن تجديد تصاريح الإقامة والعمل لموظفيهم، ويملكون صلاحية إلغاء تأشيرات العمالة الوافدة. كما لاحظ التقرير بالعمال غير السعوديين الذين يدخلون المملكة لأداء مهام لا تتجاوز مدتها شهرين (العمال المؤقتون)، وبالأخص من حيث خضوعهم لأحكام النظام؛ إذ تنص المادة ٧ على استثنائهم، في حين تشير المادة ٦ إلى سريان بعض الأحكام عليهم، وأوصى التقرير بمزيد من الوضوح فيما يخص نظام العمل ولوائح التأشيرات المؤقتة والموسمية، التي تحدد مدد إقامة مختلفة (ثلاثة أشهر وستة أشهر على التوالي)، إضافة إلى ما ورد في المادة ١ من اللائحة التنفيذية لنظام العمل بشأن تحويل وضع العامل المؤقت إلى دائم بعد ٩٠ يومًا.

ثانياً: في مجال مكافحة التمييز: يطبق نظام العمل منع التمييز صراحةً على أساس الجنس أو الإعاقة أو العمر، مع نص عام يشمل أي شكل آخر من أشكال التمييز، ويقترح التقرير النص صراحة على جميع الفئات الواردة في اتفاقية القضاء على التمييز (مثل العرق، اللون، الجنس، الدين، الرأي السياسي، الأصل الوطني أو الاجتماعي)، كما أشار التقرير إلى وجود فروقات بين المنع الشامل للتمييز المطلوب بموجب الاتفاقيات الدولية وبين صور المنع المحددة المنصوص عليها في الأنظمة السعودية، مع إشارة إلى وجود مخاوف تتعلق بتحفظ المملكة على تطبيق بعض الاتفاقيات الدولية (الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل) في الحالات التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، مما

[٩٠] من الأمور الجديرة بلفت الانتباه هو أن هذه الأحداث تُستغل من قبل الحركات الحقوقية، بما فيها مجتمعات مضادي الفطرة، للاحتجاج والحشد الجماهيري، ولعل تجربة دولة قطر في ذلك خير شاهد.

[٩١] انظر، الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، المرجع رقم ٨٩، ص ٨٧–٩١.

يثير تساؤلات حول التطبيق العملي لمبادئ المساواة وعدم التمييز في سياق كأس العالم ٢٠٣٤، كما أشار التقرير إلى الحاجة لضمان التنفيذ الفعّال للإصلاحات القانونية الحديثة المتعلقة بالحماية من التمييز، لا سيما فيما يخص حقوق المرأة، ومعالجة أي ثغرات متبقية، خصوصًا في سياق استضافة كأس العالم ٢٠٣٤.

ثالثاً: في مجال إمكانية الوصول: أوصى التقرير باعتماد نظام خاص بلغة الإشارة السعودية، وتدريب الجهات القضائية والأمنية على آليات التواصل مع ذوي الإعاقة، وضمان التطبيق السليم نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولائحته التنفيذية، وتعزيز إنفاذ التشريعات المتعلقة بمتطلبات إمكانية الوصول للمواقع الإلكترونية، والبث العام، والاتصالات، والفعاليات العامة، وتطوير آليات لتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً: في مجال الحماية: أوصى التقرير بتطوير الاتحاد السعودي لكرة القدم سياسةً متكاملة للحماية (Safeguarding Policy) تتضمن آليات تنفيذ ومتابعة مع مراعاة العناصر الواردة في دليل الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) للحماية، كما أوصى بتدريب الجهات القضائية وجهات إنفاذ القانون على الأدوات القانونية ذات الصلة باستضافة وتنظيم كأس العالم ٢٠٣٤.

خامساً: في مجال الأمن: أشار التقرير إلى غياب متطلبات واضحة لاستخدام الأسلحة النارية من قبل رجال الأمن الخاص، ولفت إلى أن الظروف قد تستدعي تطبيق مبدأي الضرورة والتناسب سواء من حيث الممارسات القانونية المرتبطة بالإصلاحات الأخيرة أو من حيث الحاجة إلى تدابير إضافية، وأوصى بالمواءمة مع معايير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، ووضع قواعد وإجراءات وبرامج تدريب محددة لتنظيم التفاعل مع أصحاب المصلحة المشاركين في كأس العالم ٢٠٣٤، وتفعيل آليات لتلقي الشكاوى.

والمملكة كما يقول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود: "تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة".[٩٢] ويتبقى دور الباحثين والمعنيين في إبراز تلك المحاسن ومواجهة السرديات النمطية المتكررة بموضوعية واتزان.

[٩٢] "الموقع الرسمي"، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، https://www.boe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

## ٥,٣. الاشتراطات التعاقدية والضمانات الحكومية لاستضافة البطولة

مرّت عملية الترشح لتنظيم واستضافة كأس العالم بعدة مراحل، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مراحل رئيسة،[٩٣] تتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد، والتي تبدأ بملء النماذج واستكمال جميع الوثائق المطلوبة للتقدّم بطلب تنظيم البطولة في الموعد الذي تحدده الفيفا وتقدم الدولة المضيفة ملف يتضمن الضمانات التي تدعم موقفها وتوضح أهليتها لاستضافة هذا الحدث الرياضي العالمي.

وتشترط هذه المرحلة تقديم عدد من الوثائق، منها: اتفاقية الاستضافة (Hosting Agreement)، واتفاقيات المدن المضيفة (Host City Agreements) لكل مدينة مستضيفة مقترحة، واتفاقيات الملاعب (Stadium Agreements) لكل ملعب مقترح، واتفاقيات مواقع التدريب (Training Site Agreements) لكل موقع تدريب مقترح، واتفاقيات المطارات (Airport Agreements) لكل مطار مقترح مرتبط بمدينة مستضيفة مقترحة، واتفاقيات المركز الإعلامي الدولي (IBC Agreements) لكل موقع IBC مقترح، اتفاقيات الفنادق (Hotel Agreements) لكل فندق مقترح تخصيصه لمجموعة من مكونات الفيفا، الآراء القانونية (Legal Opinions) المقدمة من مستشارين قانونيين مستقلين.

كما وتشمل تقديم ثلاثة وثائق حكومية رئيسة للفيفا، وهي: إعلان حكومي (Government Declaration)، وضمانات حكومية (Government Guarantees)، وبيان قانوني حكومي (Government Legal Statement). وتتوزع الضمانات الحكومية المطلوبة على سبعة محاور:

الضمان الأول: التأشيرات والتصاريح والهجرة وإجراءات تسجيل الوصول.

الضمان الثاني: تصاريح العمل وقانون العمل.

الضمان الثالث: الإعفاءات الضريبية والتعهدات المتعلقة بسعر الصرف.

الضمان الرابع: السلامة والأمن.

الضمان الخامس: حماية الحقوق التجارية واستغلالها.

الضمان السادس: الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (IT&T).

الضمان السابع: التنازل والتعويض والمسائل القانونية الأخرى.

المرحلة الثانية: تتمثل في إجراء تقييم أولي من خلال زيارات ميدانية للفيفا لتقييم المرافق وجاهزية الدول المتنافسة لتنظيم البطولة.

[٩٣] الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، المرجع رقم ٣٥.

المرحلة الأخيرة: الإعلان النهائي من قبل الفيفا عن الدولة الفائزة بحقوق الاستضافة.

وقد أثبت التدقيق المستقل الذي أجرته شركة BDO عدم وجود أي مؤشرات تدل على أن الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) قد خالف القواعد المنظمة لعملية الترشح لاستضافة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٣٤ (FWC 2034)، لا سيما المبادئ الأساسية المتمثلة في الموضوعية، والنزاهة، والشفافية.[٩٤]

وقد أسفر مسار الترشح عن إعلان الفيفا حصول ملف المملكة على تقييم ٤١٩,٨ من ٥٠٠، وهو أعلى تقييم فني في تاريخ البطولة. وهذا الإنجاز السعودي يجسد الدور الريادي والنقلة النوعية والاستثنائية التي تعيشها المملكة وما تجده من رعاية بالغة ودعم كريم من القيادة الرشيدة – حفظها الله – في مختلف المجالات، ومنها المجال الرياضي وفق رؤى ومستهدفات واضحة وشاملة حملتها رؤية السعودية ٢٠٣٠.[٩٥]

وفي ذلك يجسّد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الاهتمام بهذا الملف فيقول – حفظه الله –:

> إن المملكة يسرُها أن تقدم ملف ترشحها لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤، وستعملُ مع المجتمع الدولي لاستضافة هذا الحدث الرياضي المهم الذي يسهم في تنمية لعبة كرة القدم على مستوى العالم. وقد نجحت المملكة – ولله الحمد – بتكريس مكانتها كإحدى أبرز الوجهات الرياضية العالمية، بعزيمة أبنائها وهمتهم، ونحن على ثقة أن ما ستهيئه المملكةُ من قدرات وإمكانات إلى جانب جهود وتعاون المجتمع الدولي، سيسهم في تحقيق أهدافنا المشتركة وصناعةِ مستقبل مشرق ومبُهرٍ لرياضة كرة القدم، وصناعة إرث إيجابي يمتد إلى ما بعد عام ٢٠٣٤م.

ويقول صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان قائدُ المرحلة وربّان سفينة الرؤية:

---

[٩٤] بي دي أو، *كأس العالم فيفا ٢٠٣٤: نتائج وملاحظات شركة التدقيق المستقلة* [*FIFA World Cup 2034™: Findings and Observations of the Independent Audit Company*]، زيورخ، سويسرا، يناير ٢٠٢٥م.

[٩٥] "الاتحاد الدولي لكرة القدم يعلن حصول ملف استضافة المملكة لبطولة كأس العالم ٢٠٣٤ على أعلى تقييم في تاريخ استضافة الحدث العالمي"، الهيئة العليا لاستضافة كأس العالم ٢٠٣٤، ٣ ديسمبر ٢٠٢٤م، https://www.wca34.gov.sa/ar/media-center/news/18، تم الاطلاع عليه في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

نتطلع لاستضافة نسخة استثنائية وغير مسبوقة من بطولة كأس العالم لكرة القدم، من خلال تسخيرِ الإمكانات والطاقات؛ لإسعاد عشاق كرة القدم حول العالم، والاستمتاعِ بتجربة سياحية وثقافية ورياضية متنوعة، ترتكزُ على إرث حضاري تاريخي عظيم. ويرفع ملف الترشح شعار (معًا. ننمو.)، والذي يجسد ما تعيشه المملكةُ من نمو مطّردٍ وتطورٍ في عالم كرة القدم. ويُعد الملف فرصة ثمينة يمكننا من خلالها العملُ مع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لتنمية مستقبل كرة القدم في المملكة ومنطقة الشرق الأوسط والعالم. متطلعين بكل عزم وإصرار أن نلهم العالم لفتح آفاقٍ جديدة لكرة القدم العالمية.[٩٦]

ويقول:

نشدد على عزم المملكة الكبير بالمساهمة الفعّالة في تطوير لعبة كرة القدم حول العالم، ونشر رسائل المحبة والسلام والتسامح، متسلحة بقدراتها وإمكاناتها الكبيرة، علاوة على طاقات شعب المملكة وهممهم العالية لتحقيق الصعاب، والتي كان أحد ثمارها الفوز بملف استضافة كأس العالم بشكل رسمي.[٩٧]

## ٦. الخاتمة

خلصت هذه الدراسة – من خلال القراءة القانونية الأولية لاستضافة المملكة العربية السعودية كأس العالم ٢٠٣٤م – إلى جملةٍ من النتائج، تعقبها أبرز التوصيات:

### ٦,١. النتائج

١. أصبحت الأحداث الرياضية مساحة تتقاطع فيها مجموعة من الاعتبارات السياسية والثقافية والاقتصادية، وليست حدثًا رياضي فقط، كما أنها أنموذج للعولمة القانونية التي تتقاطع فيها التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومتطلبات الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، هذا بالإضافة إلى أنها أصبحت أداة لتعزيز مكانة الدولة وحضورها في المجتمع الدولي.

[٩٦] "الرؤية والإرث"، مبادرة استضافة كأس العالم ٢٠٣٤ في السعودية، https://saudi2034.com.sa/ar/vision-legacy/، تم الاطلاع عليها في ١٦ شعبان ١٤٤٧هـ [الموافق ١٤ فبراير ٢٠٢٦م].

[٩٧] المرجع نفسه.

٢. يفرض الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، على الدولة المضيفة التزاماتٍ قانونية متنوعة تجارية وضريبية وأمنية وحقوقية، تستلزم سنّ تشريعات جديدة أو تعديل القائم منها، غير أنّ ذلك يتم عبر اتفاقيات متبادلة لا بفرض إرادة الفيفا على نحوٍ يخل بسيادة الدولة المضيفة.

٣. شكّلت التجربة القطرية في تنظيم نسخة ٢٠٢٢م أقرب النماذج إلى السياق السعودي، وقد أفضت إلى إصلاحات تشريعية واسعة، لا سيما في مجال حقوق العمال ونظام الكفالة، وإصدار القانون رقم ١٠.

٤. يقوم جانبٌ واسع من الانتقادات الموجهة إلى الدول المضيفة على تصوّرات نمطية وازدواجية في المعايير تتخذ من كأس العالم منصةً لفرض القيم الغربية، ومن المتوقع أن يطال المملكةَ ما طال قطر من ذلك، بل ربما بصورة أشد، مما يستدعي الاستعداد الحقوقي والإعلامي المبكر.

٥. لا يتضمن النظام الأساسي للحكم في المملكة نصاً صريحاً على الحق في الرياضة، خلافاً لكثير من الدساتير المقارنة، غير أن المملكة انتهجت مسار التشريعات الخاصة، وكان آخرها نظام الرياضة الصادر عام ١٤٤٧هـ، وهو نهج مشروع تسلكه دول عديدة وإن كان التأصيل الدستوري يمنح الحق في الرياضة مكانة أكبر.

٦. أثبتت التجربة المقارنة أن استضافة كأس العالم تُشكّل حافزًا للإصلاح التشريعي لا أداةً لفرضه؛ إذ أجرت الدول المضيفة تعديلاتها من موقع المصلحة الوطنية لا الإذعان للضغوط الدولية الخارجية.

### ٦,٢. التوصيات

١. توظيف مرحلة الاستعداد للبطولة فرصةً لبناء إرث قانوني مستدام يمتد ما بعد ٢٠٣٤م، يشمل تطوير منظومة التحكيم الرياضي، وتأهيل الكوادر القانونية المتخصصة، وتحديث التشريعات الرياضية، بما يُرسِّخ مكانة المملكة مركزاً قانونياً رياضياً في المنطقة.

٢. التعاون بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، كوزارة الرياضة ووزارة السياحة وغيرهما، لإصدار دليل موحد يتضمن التزامات زوار كأس العالم في ضوء الأنظمة السارية، ولا سيما نظام العقوبات – في حال صدوره –، بما يعزز الوضوح القانوني لدى الزوار ويُقلّص احتمالات المخالفة الناجمة عن الجهل بالأنظمة.

٣. العمل على إنشاء دوائر قضائية مخصصة للفصل في النزاعات المرتبطة بكأس العالم، على غرار الدوائر المخصصة للنظر في النزاعات المتعلقة بشؤون الحجاج، وذلك بما يكفل تفريغ القضاة وتحقيق السرعة في الفصل، وعدم تأثر المسار

القضائي العادي بضغط قضايا البطولة نظراً لارتباطها بوقت محدد وطبيعة استثنائية.

٤. حثّ شركات ومكاتب المحاماة على الاستشراف المبكر للنزاعات القانونية المحتمل نشوؤها بمناسبة البطولة، وبناء فرق متخصصة في المجالات ذات الصلة كالمنازعات الإنشائية وعقود البنية التحتية وقانون العمل والملكية الفكرية، مع تعزيز الدور الوقائي للمحامين عبر تقديم الاستشارات الاستباقية ورفع مستوى التوعية القانونية، بما يُسهم في الحد من النزاعات قبل وقوعها.

٥. تعزيز إسهام شركات ومكاتب المحاماة الأجنبية المرخص لها بالعمل في المملكة في نقل الخبرات والمعارف القانونية المرتبطة باستضافة كأس العالم، والاستفادة من تجاربها السابقة – إن وُجدت – في الدول المضيفة، من خلال تنظيم البرامج التوعوية وورش العمل وإصدار الأدلة الإرشادية التي تُلقي الضوء على أبرز التحديات القانونية والنزاعات المتوقعة.

٦. إعقاب صدور التشريعات ذات الصلة بالبطولة بإصدار الأدلة والتوجيهات القضائية والتنفيذية اللازمة لضمان وضوح تطبيقها وتوحيده، بما يُعزز اليقين القانوني لدى زوار كأس العالم وسائر المتعاملين، ويحقق الشفافية في بيان الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة وآليات تطبيقها.

٧. تشجيع الجامعات والمراكز البحثية والمجلات العلمية المحكمة على استكتاب الباحثين وإطلاق مشروعات بحثية متخصصة تستشرف التحديات القانونية المرتبطة باستضافة كأس العالم، بما في ذلك تخصيص أعداد علمية لهذه الموضوعات على غرار التجارب المقارنة التي رافقت استضافة البطولة في دول أخرى، مما يُسهم في بناء قاعدة معرفية وطنية تدعم صناع القرار والممارسين وتُثري الإنتاج العلمي قبل انطلاق البطولة.

٨. البدء المبكر في إعداد البيئة التشريعية اللازمة لاستضافة البطولة، واستباق متطلبات الفيفا بدراساتٍ قانونية متخصصة، ولا سيما في ضوء ما كشفه تقرير شركة أبو حيمد وآل الشيخ والحقباني وكليفورد تشانس للمحاماة والاستشارات القانونية (AS&H Clifford Chance) من مجالات تحتاج إلى تعديلات وإيضاحات تشريعية.

٩. تعزيز الجهود الإعلامية والقانونية لإبراز المنجزات الوطنية في حماية الحقوق ومواجهة السرديات النمطية المتكررة في الأحداث الكبرى بموضوعية واتزان، مع الاستعداد المبكر للتعامل مع الانتقادات الدولية المتوقعة.